

البنك الأهلي المتحد- مصر
"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
وتقرير مراقبي الحسابات عليها

صفحة	الفهرس
٢-١	تقرير مراقبي الحسابات
٣	الميزانية المستقلة
٤	قائمة الدخل المستقلة
٥	قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٦	قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح المستقلة
٧	قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
٥٥ - ٨	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

تقرير مراقبي الحسابات

الى السادة/ مساهمى البنك الأهلى المتحد- مصر "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للبنك الأهلى المتحد- مصر "شركة مساهمة مصرية" (البنك) والمتمثلة فى الميزانية المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وكذا القوائم المستقلة للدخل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تتخصص مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية المستقلة فى ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بمتطلبات السلوك المهنى وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم المهنى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر، يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأى

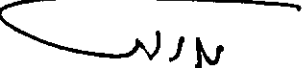
ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - فى جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المستقل للبنك الأهلى المتحد- مصر "شركة مساهمة مصرية" فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وعن أدائه المالى المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

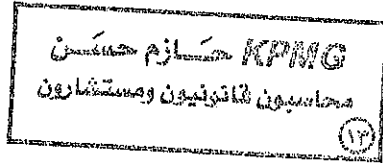
تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم يتبين لنا مخالفات هامة للبنك - خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ - لأي من أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ فيما عدا المخالفة بشأن الضوابط الرقابية للتحويلات المباشرة للموردين بالخارج لتنفيذ العمليات الاستيرادية الصادر بشأنها قرار البنك المركزي المصري بتاريخ ٣ فبراير ٢٠١٦.

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.


على عبد الحافظ حلمي
رقم القيد في الهيئة العامة للرقابة المالية "٢٢٩"
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون



مراقبا الحسابات


محسن حموده محمود حجاب
رقم القيد في الهيئة العامة للرقابة المالية "٩٢"
Moore Stephens Egypt
محاسبون قانونيون ومستشارون
القاهرة في: ٢٠ فبراير ٢٠١٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	إيضاح	الأصول
١ ٩٧٢ ٢٣٤	٢ ٠٢٤ ٨٢٤	(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٥ ٢٤٦ ٤٨٣	٨ ٨٧٣ ٩٥١	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
٤ ٥٢٤ ٨٧١	٧ ٠٣٩ ٠٨٩	(١٧)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
٢٩ ٨٠٨	١٧ ٩٣١	(١٨)	أصول مالية بغرض المتاجرة
١٤ ٨٨٦ ٧٥٣	١٩ ٣٠٠ ٥٩٤	(١٩)	قروض وتسهيلات للعملاء وللبنوك (بالصافي)
-	١ ٨٨٩	(٢٠)	مشتقات مالية
٢ ٥٥٨ ٩٦٩	٥٠٠ ٢٢٢	(٢١)	إستثمارات مالية
٥٨٤ ٠٢٥	٣ ٥٤٤ ٥١٩	(٢١)	مناحة للبيع
٤٠ ٤٩٠	٤٠ ٤٩٠	(٢٣)	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٣٩ ٢٢٣	٣٨ ٣٩٠	(٢٤)	إستثمارات مالية في شركات تابعة
١٢ ٥٤٢	١٤ ١٩٦	(٢٦)	إستثمارات عقارية (بالصافي)
٣٦٧ ٩١٦	٦٠٥ ٥٩٧	(٢٥)	أصول غير ملموسة
٣١٧ ٩٠٦	٣١٥ ٣٨٦	(٢٦)	أصول أخرى
٣٠ ٥٨١ ٢٢٠	٤٢ ٣١٧ ٠٧٨		أصول ثابتة (بالصافي)
			إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
٣٢٥ ١٣٩	١ ٥٤٧ ٣٩٧	(٢٧)	الالتزامات
٧٣	-	(٢٠)	أرصدة مستحقة للبنوك
-	٢٢٨ ٢٢٧	(١٧)	مشتقات مالية
٢٦ ٤٥١ ٩٦٠	٣٣ ٨٢١ ٨٣٦	(٢٨)	إتفاقيات بيع مع التزام بإعادة الشراء
٥٨٤ ٠٧٨	٨٣١ ٣٥٨	(٢٩)	ودائع العملاء
٣٣٩ ٩٨٠	٧٢٩ ٠٠٧	(٣٠)	التزامات أخرى
٢٧ ٧٠١ ٢٣٠	٢٧ ١٥٧ ٨٢٥		مخصصات أخرى
			إجمالي الالتزامات
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	(٣٢)	حقوق الملكية
٢٤٥ ٦٧٠	٢١١ ٧٢٧	(٣٣)	رأس المال المصدر والمدفوع
٦٣٤ ٣٢٠	٢ ٤٤٧ ٥٢٦	(٣٣)	إحتياطيات
٢ ٨٧٩ ٩٩٠	٥ ١٥٩ ٢٥٣		صافي أرباح العام والأرباح المحتجزة
٣٠ ٥٨١ ٢٢٠	٤٢ ٣١٧ ٠٧٨		إجمالي حقوق الملكية
			إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٠) للقوائم المالية المستقلة جزء متمم لها.

- تقرير مراقبي الحسابات (مرفق).

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	إيضاح	
٢ ٢٢٣ ٩٣٦	٣ ٣٥٢ ٩١٦	(٦)	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(١ ٣٤٣ ٢٤٧)	(١ ٩٨٢ ٢١٠)	(٦)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٨٩٠ ٦٨٩	١ ٣٧٠ ٧٠٦		صافي الدخل من العائد
٢٤٧ ٤٦١	٢٢٧ ٢٠٦	(٧)	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٤ ٩٤٢)	(٨ ٤٥٠)	(٧)	مصروفات الأتعاب والعمولات
٢٤٢ ٥١٩	٢١٨ ٧٥٦		صافي الدخل من العائد والأتعاب والعمولات
١ ٨٤٩	٢ ٤٨٩	(٨)	توزيعات أرباح
٧٣ ٧٦٤	١٥٦ ٩٣٩	(٩)	صافي دخل المتاجرة
٧ ٩٣٢	٢٤ ٥٥٢	(٢٢)	أرباح إستثمارات مالية
(٢٥١ ٩٩٢)	(٣٩٠ ٩٤٩)	(١٢)	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(٢٧٤ ٠٤٤)	(٣٣٠ ٤٤٠)	(١٠)	مصروفات إدارية وعمومية وإهلاك
(٣٢ ٦٣٦)	١ ٦٠٤ ٩٦٤	(١١)	إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى
٦٥٨ ٠٨١	٢ ٦٥٧ ٠١٧		الربح قبل ضرائب الدخل
(١٨٦ ٩٥٥)	(٢٧٢ ٣٠٢)	(١٣)	مصروف ضرائب الدخل
٤٧١ ١٢٦	٢ ٣٨٤ ٧١٥		صافي أرباح العام
٢,٥٤	٩,٧٠	(١٤)	نصيب السهم من صافي أرباح العام

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٠) للقوائم المالية المستقلة جزء متعم لها.

إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي أرباح العام قبل الضرائب	٢ ٦٥٧ . ١٧	٦٥٨ . ٨١
تعديلات لتسوية الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	(٢٤٠٢٦)	٢٦ ٦٥٢
إهلاك وإستهلاك	(١٢)	٢٥١ ٩٩٢
عبء اضمحلال عن خسائر الائتمان	(٣٠)	١٣٤ ١٢٩
مخصصات أخرى - المكون خلال الفترة	(١٩)	١٣ ٤١١
فروق إعادة تقييم مخصص خسائر اضمحلال القروض بالعملة الأجنبية	(٣٠)	٢ ٩٧٧
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية	(٢١)	(٥١ . ٥٨)
إستهلاك خصم إصدار استثمارات مالية متاحة للبيع ومحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	(٢١)	(٤)
فروق إعادة تقييم استثمارات مالية بالعملة الأجنبية	(٢١)	٣ ٢٦٧
مشتقات مالية بفرض المتاجرة (بالصافي)	(٩)	(٢ ٤٧٩)
فروق تقييم أصول مالية بفرض المتاجرة		
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات الناتجة عن أنشطة التشغيل	٣ ٧٠٦ . ٥٨	١ . ٣٦ ٩٦٨
صافي النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات		
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	(٣ ٥٣٦ ١٥٣)
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى		(٢ ٩٣٤ ٣٦٨)
أصول مالية بفرض المتاجرة		١٣ ٥٢٨
قروض وتسهيلات للعملاء		(٤ ٩٥٣ ٩٤٣)
أصول أخرى		٢٩ ٥٠٧
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٧)	١ ٢٢٢ ٢٥٨
ودائع العملاء	(٢٨)	٧ ٣٦٩ ٨٧٦
التزامات أخرى		٢١٤ ٧٦٢
إتفاقيات بيع مع التزام بإعادة الشراء		٢٢٨ ٢٢٧
المستخدم من المخصصات الأخرى		(١١ . ٣٨)
ضرائب الدخل المسددة		(١٨٦ ٤٧٦)
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن (المستخدمة في) أنشطة التشغيل (١)		٨٤١ ٥٩٥
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وفي إعداد وتجهيز الفروع		(٣٠ . ٣٥)
متحصلات من بيع استثمارات مالية متاحة للبيع	(٢١)	١ ٤٥٠ ٩٢٣
متحصلات من استرداد استثمارات مالية حتى تاريخ الاستحقاق	(٢١)	٤٠ ٧٦٥
مدفوعات لشراء استثمارات مالية بخلاف أصول مالية بفرض المتاجرة	(٢١)	(٢ ٥٣٢ ٣٨٠)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة عن أنشطة الاستثمار (٢)		(١ . ٧٠ . ٧٧٧)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
مدفوعات تحت حساب زيادة رأس المال		٥٠٠ . ٠٠٠
توزيعات الأرباح المدفوعة		(٤٧ ١١٣)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة عن أنشطة التمويل (٣)		(٤٧ ١١٣)
صافي (النقص) الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال العام (٣+٢+١)		(٢٧٦ ٢٤٥)
رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة المالية		٢ ٩٥٧ ٧٠٦
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة المالية	(٣٤)	٢ ٦٨١ ٤٦١
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي:		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	(١٥)	٢ . ٢٤ ٨٢٤
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	٨ ٨٧٣ ٩٥١
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٧)	٧ . ٣٩ . ٨٩
ودائع لدى البنك	(١٦)	(٨ ٢٢٢ ٧١٤)
أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(١٧)	(٧ . ٣٣ ٦٨٩)
النقدية وما في حكمها في آخر السنة المالية	(٣٤)	٢ ٦٨١ ٤٦١

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٠) للقوائم المالية المستقلة جزء متمم لها.

البنك الأهلي المتحد - مصر (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التوزيع المقترحة لأرباح العام المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (جميع الأرقام بالآلاف جنيه مصري)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
٤٧١ ١٢٦	٢ ٣٨٤ ٧١٥	صافي أرباح العام
٤٧١ ١٢٦	٢ ٣٨٤ ٧١٥	صافي أرباح العام القابلة للتوزيع
١٦٣ ١٩٤	٦٢ ٨١١	أرباح محتجزة في أول العام
٦٣٤ ٣٢٠	٢ ٤٤٧ ٥٢٦	الإجمالي
		يوزع كالآتي
٢٣ ٥٥٦	١١٩ ٢٣٦	إحتياطي قانوني
-	-	توزيعات نقدية للمساهمين
٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	أسهم مجانية
٤٧ ١١٣	٧٥ ٠٠٠	حصة العاملين
-	٥ ٩٢٢	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٦٣ ٦٥١	١ ٧٤٧ ٣٦٨	أرباح محتجزة في آخر العام
٦٣٤ ٣٢٠	٢ ٤٤٧ ٥٢٦	الإجمالي

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٠) للقوائم المالية المستقلة جزء متمم لها.

(جميع الأرقام بالآلاف جنيه مصري)

قائمة التعديلات في حقوق المساهمين المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

البنك الأهلي - مصر (شركة مساهمة مصرية)

الإجمالي	إحتياطي خاص	إحتياطي القيمة المضافة - الإستثمارات المالية المتاحة للبيع	أرباح محتجزة وأرباح العام	إحتياطي مخاطر يكتو عام	إحتياطي قانوني ورأس مالي	إحتياطي قانوني ورأس مالي	رأس المال
٢١٠٤٨٣٥	٣٠٨٧	٨٧٩٤٦	٣٧١٨٦٦	٦٨٥٦	١٤٠.٨٠	١٥٠٠.٠٠٠	١٥٠٠.٠٠٠
٥٠٠.٠٠٠	-	-	-	-	-	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
-	-	-	(١٨.٠٥٦)	-	-	١٨.٠٥٣	-
(٣٦١.٠٥)	-	-	(٣٦١.٠٥)	-	-	-	-
(٤٥١٤)	-	-	(٤٥١٤)	-	-	-	-
(١٥٠.٠٠٠)	-	-	(١٥٠.٠٠٠)	-	-	-	-
(٥٣٥٦)	-	(٥٣٥٦)	-	-	-	-	-
٤٧١١٦٦	-	-	٤٧١١٦٦	-	-	-	-
٢٨٧٩٩٠	٣٠٨٧	٧٧٥١٤	٦٣٤٣٢٠	٦٨٥٦	١٥٨١٦٣	٢٠٠٠.٠٠٠	٢٠٠٠.٠٠٠

الرصيد في أول العام ٢٠١٥ في ديسمبر

صافي أرباح العام

فروق تقييم إستثمارات مالية متاحة للبيع

توزيعات المساهمين

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

حصة العاملين في الأرباح

محول إلى الإحتياطي القانوني

مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة رأس المال

الرصيد في أول العام

٢٨٧٩٩٠	٣٠٨٧	٧٧٥١٤	٦٣٤٣٢٠	٦٨٥٦	١٥٨١٦٣	٢٠٠٠.٠٠٠	٢٠٠٠.٠٠٠
١٦٤٣٣٠	-	-	١٦٤٣٣٠	-	-	-	-
(١٦٤٣٣٠)	-	-	(١٦٤٣٣٠)	-	-	-	-

الرصيد في أول العام ٢٠١٦ يناير ٢٠١٦ كما سبق إصداره

المحول من المخصصات الأخرى إلى الأرباح المحتجزة (إيضاح ٣٣.٣٨)

(بند الخزائري)

المحول إلى المخصص العام للقروض والسلفيات للملاء (إيضاح ١١)

(بند الخزائري)

٢٨٧٩٩٠	٣٠٨٧	٧٧٥١٤	٦٣٤٣٢٠	٦٨٥٦	١٥٨١٦٣	٢٠٠٠.٠٠٠	٢٠٠٠.٠٠٠
-	-	-	(٥٠٠.٠٠٠)	-	-	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
-	-	-	(٣٣٥٥٥)	-	٣٣٥٥٥	-	-
(٤٧١١٦٣)	-	-	(٤٧١١٦٣)	-	-	-	-
-	-	-	(٨٤١)	٨٤١	-	-	-
(٥٨٣٣٣)	-	(٥٨٣٣٣)	-	-	-	-	-
٢٣٨٤٧١٥	-	-	٢٣٨٤٧١٥	-	-	-	-
٥١٥٩٦٥٣	٢٠٨٧	١٩٢٥٥	٢٤٤٧٥٦٦	٧٦٩٧	١٨١٦٨٨	٢٥٠٠.٠٠٠	٢٥٠٠.٠٠٠

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

صافي أرباح العام

فروق تقييم إستثمارات مالية متاحة للبيع

محول إلى إحتياطي مخاطر يكتو عام

توزيعات المساهمين

محول إلى الإحتياطي القانوني

محول إلى زيادة رأس المال

الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤) للقوائم المالية المستقلة جزء متمم لها.

١- معلومات عامة

يقدم البنك الأهلي المتحد- مصر (شركة مساهمة مصرية) خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال المركز الرئيسي و ٣٧ فرعاً ويوظف ٩٤٤ موظفاً في تاريخ الميزانية.

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية تحت إسمه السابق بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٧٨ بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين ، مركز المدينة، التجمع الخامس- القاهرة الجديدة . محافظة القاهرة ، في ١٤ يوليو ٢٠١٠ تم شطب البنك اختصاراً من بورصة القاهرة ، والإسكندرية للأوراق المالية .

تم اعتماد القوائم المالية للبنك من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٧

٢- ملخص السياسات المحاسبية المتبعة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

١- أسس إعداد القوائم المالية (المستقلة)

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والتعليمات التفسيرية الملحقه بها في إبريل ٢٠٠٩ ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والأصول والالتزامات المالية المبوية عند نقاشها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية .

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة وأعد البنك أيضاً القوائم المالية المستقلة للبنك ، وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وشركته التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وقد تم تجميع الشركة التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المستقلة وهي الشركة التي للبنك فيها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المستقلة للبنك من إدارة البنك، ويتم عرض الاستثمارات في الشركة التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الإضمحلال .

القوائم المالية المستقلة للبنك يجب أن تقرأ مع القوائم المالية المجمعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ للحصول على المعلومات الكاملة للموقف المالي للبنك الناتج عن عمليات التشغيل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق المساهمين.

تعديلات تعليمات البنك المركزي المصري المنشورة السارية من أول يناير ٢٠١٠

قامت الإدارة بتطبيق تعليمات البنك المركزي الخاصة بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس، والتي تختلف في بعض الجوانب عن معايير المحاسبة المصرية المتعلقة بأنشطة البنك .

وفيما يلي ملخص بأهم التغيرات التي طرأت على السياسات المحاسبية وعلى القوائم المالية بسبب تطبيق هذه التعديلات المحاسبية :

- تغيرت متطلبات الإفصاح الخاصة بأهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر المالية وإدارة كفاية رأس المال وبعض الإيضاحات الأخرى
- قام البنك بإعادة النظر في القيمة التخريدية للأصول الثابتة لتقدير أهمية تأثيرها على القيمة القابلة للإهلاك ، ولم ينتج عن ذلك آثار مادية على القوائم المالية .

- حدد البنك الأطراف ذوي العلاقة وفقاً للمتطلبات للعللة وأضاف بعض الإيضاحات الجديدة بخصوص هذه الأطراف

- ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد ، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الاعتراف بعيب الإضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل .

- تم تغيير طريقة قياس اضمحلال القروض والتسهيلات وأدوات الدين الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المسهكة ، وترتب على ذلك إلغاء المخصص العام المكون للقروض والتسهيلات وبدلاً عنه تم تكوين مخصصات إجمالية للمجموعات من الأصول التي تحمل خطر الائتماني ومواصفات متشابهة أو مخصصات فردية وقد تم ترحيل الزيادة الإجمالية في المخصصات القائمة في أول يناير ٢٠٠٩ طبقاً للطريقة المتبعة سابقاً عن المخصصات وفقاً للطريقة الجديدة إلى احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية . وتبين قائمة التغير في حقوق الملكية أثر تغيير تلك السياسة على حقوق الملكية.

- عند تحديد معدل العائد الفعلي بغرض تطبيق طريقة التكلفة المسهكة لحساب إيرادات وتكلفة العائد على أدوات الدين ، تم تحديد المدفوعات والأنعاب المرتبطة بعمليات اقتناء أو إصدار أدوات الدين وإضافتها أو خصمها من قيمة الاقتناء / الإصدار بصفتها جزء من تكلفة المعاملة ، مما ترتب عليه تغيير معدل العائد الفعلي لتلك الأدوات.

- قام البنك بدراسة الأصول التي ألت ملكيتها إليه وفاء لديون بغرض التأكد من انطباق قواعد تصنيفها ضمن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع ضمن الأصول الأخرى ، ولم ينتج عن ذلك اختلاف في التقييم أو القيمة التي تقاس بها تلك الأصول

٢- ملخص السياسات المحاسبية (تابع)

ب- الشركات التابعة

هي الشركات (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة / Special Purpose Entities / SPEs) التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة علي التحكم في سياسها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة علي السيطرة علي الشركة.

ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى . والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالآلاف جنيه مصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وثبتت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية علي أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية علي أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود .
- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة إستثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المسجلة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في لتكلفة المسجلة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (إحتياطي القيمة العادلة / إستثمارات مالية متاحة للبيع) .

تتضمن فروق التقييم الناتجة من البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة إستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن إحتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

هـ - لأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية :

أصول مالية مبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات ، وإستثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق ، وإستثمارات مالية متاحة للبيع ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف إستثماراتها عند الاعتراف الأولي .

هـ - الأصول المالية (تابع)

١/ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية. يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية :

عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المسهولة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعقلاء وأدوات الدين المصدرة . عند إدارة بعض الإستثمارات مثل الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الإستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الإستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية ، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة .

٢/ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة ، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول التي يوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية .

٣/ الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ متدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدي إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة .

٤/ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول والالتزامات المالية :

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والإستثمارات المالية المتاحة للبيع .
- يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة .
- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المسهولة للإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

هـ- الأصول المالية (تابع)

٤/ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع (تابع)

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في العام التي تحدث فيها بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Closing Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض - المديونيات (مندات أو قروض) نقلاً عن مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - وذلك عندما تتوافر لدى البنك الدية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق ويتم إعادة التحويل بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التحويل ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

١- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقي للإستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المسهكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

٢- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو للمقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية يتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر. في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه.

و- وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمشتريات المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد .

وتعرض بقود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالميزانية ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

٣- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

١/ المشتقات التي لا تخضع للمحاسبة التحوط

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن " صافي دخل المتاجرة " بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل" من الإدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أي تغيرات في القيمة العادلة للمنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها " صافي الدخل من العائد " .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبيلة إلى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى " صافي دخل المتاجرة " .

ج- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد القروض والإيرادات المشابهة أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تعمل بعائد فيها عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المسجلة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الإداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يُستخدم لحصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الإداة المالية (مثل خيار السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضبوطة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة ويحدد أدلي انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العمل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القادم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة

ط- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضبوطة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد ، بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكافئاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي .

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع اللشقات - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني للنسبي على مدار أداء الخدمة . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار العام التي يتم أداء الخدمة فيها .

ي- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها

ك- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة شرائها ضمن الأصول مضافة على أرصدة أذون الخزينة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزينة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية . ويتم الاعتراف بالفارق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقية باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

٢- ملخص السياسات المحاسبية (تابع)

ل- اضمحلال الأصول المالية

ل/ ١/ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المسهولة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية ، وبعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضحلة ويتم تحميل خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأول للأصل (حدث الخسارة Loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها .

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أي مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقرض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض .
- إهمال البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية مع الأخذ في الاعتبار التعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري في تاريخ ١٤ أبريل ٢٠١١ الخاصة بشأن التعامل مع قروض التجزئة والمؤسسات في ظل الأزمة الحالية .

- اضمحلال قيمة الضمان .

- تدهور الحالة الائتمانية

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأول على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية .

ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً .

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال لكل أصل مالي على حدة إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يراعى ما يلي :

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندما يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة تم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .

- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير اضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع .

- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر اضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقلة التي لم يتم تحميلها بعد ، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر اضمحلال ويتم الاعتراف بهب اضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل .

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل . ولأغراض العملية ، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة ، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تلتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني ، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة . ويرتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة .

وعند تقدير اضمحلال مجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الضمان التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الضمان التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تمكن أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الضمان التاريخية وكذلك إلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً .

٢- ملخص السياسات المحاسبية (تابع)

ل- اضمحلال الأصول المالية (تابع)

ل/ ١/ الأصول المالية المبنية بالتكلفة المسجلة

ويعمل البنك علي أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلي أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأي عوامل أخرى تشير إلي التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية .

ل/ ٢/ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي علي اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوية ضمن إستثمارات مالية متاحة للبيع أو إستثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق ، وفي حالة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوية متاحة للبيع ، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة الأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل .
خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠٠٩ ، فيعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠% من تكلفة القيمة الدفترية ، ويعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل ، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوية متاحة للبيع ، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل .

م- الإستثمارات العقارية

تتمثل الإستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول علي عوائد إيجارية أو زياده رأسمالية وبالتالي لاتشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي ألت اليه وفاء لديون ويتم المحاسبه عن الإستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ن- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مفار المركز الرئيسي والفروع . وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال . وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بلود الأصول الثابتة .

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الي البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في العام التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الي القيمة التخريدية علي مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

مباني	٤٠ - ٥٠ سنة
تجهيزات علي أصول مستأجرة	١٠ سنوات
آلات ومعدات	١٠ سنوات
أصول أخرى	٥ - ١٠ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية ، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً . ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بفرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلي أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل علي الفور الي القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلي ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستيعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية . ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

من- تكلفة الاقتراض

يتم إدراج أعباء تكلفه الاقتراض علي قائمة الدخل مباشرة كمصروفات تمويلية فيما عدا تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل والتي يتم تحميلها كجزء من تكلفة الأصل .

ع- النقدية وما في حكمها

لاغراض عرض قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء ، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدي البنك المركزي خارج إطار نسب الإحتياطي الإلزامي والأرصدة لدي البنوك وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

٢- ملخص السياسات المحاسبية (تابع)

ف- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات . ويتم الاعتراف بالمخصص حتي إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات . ويتم الاعتراف بالمخصص حتي إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدرة الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ص- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل علي ربح أو خسارة العام كل من ضريبة العام والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة بينود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل علي أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلي التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء علي الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، علي أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

ق- الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً الحصول علي القرض . ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المسهولة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها علي مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي .

ر- رأس المال

ر/ ١/ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بأصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ر/ ٢/ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً علي حقوق الملكية في العام التي تقرر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات . وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون .

ش- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

ت- أرقام المقارنة

يعد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في السنة الحالية.

٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاوئها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، وذلك بهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، وبعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى ، ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى .

يقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ووضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ومراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ، ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة ، وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية ، بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر الشاملة تعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

٤- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بعهده ، وبعدد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر . ويمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

١/ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default).
- خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء ، وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وترعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسؤولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم . وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى عشرة فئات والتي يتم تقسيمها إلى أربع فئات للجدارة . ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تتقلل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر .

وتتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً . ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عدد وقوع التأخر وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة العادية توقعت البنك لمدي الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين ، وأولوية المطالبة ، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى .

أدوات الدين وأدوات الخزنة والأدوات الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأدوات ، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان ، وإن لم تكن مثل هذه التصنيفات متاحة ، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان . ويتم النظر إلى تلك الإستثمارات في الأوراق المالية والأدوات على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

١- خطر الائتمان (تابع)

٢/١ سياسات الحد من وتجنب المخاطر (تابع)

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية .

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببند المتأجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

* الرهن العقاري .

* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .

* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدي الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان . ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى ، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الازدحام لأحد القروض أو التسهيلات

يتم تعديل الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المالية التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصرية على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق .

ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى . وبشكل عام خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المستقلة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم.

ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات . ولا يلجأ بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالميزانية وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي ، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر ، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الأخرى إجراء المقاصة . ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الغاضبة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات .

٣. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ج. خطر الائتمان (تابع)

٣/١ سياسات الحد من وتجنب المخاطر (تابع)

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالفرض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمصلحة طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب الضمان الذي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصريح به لمصلحة القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٣/١ سياسات الائتمانات والمخصصات

يركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح ١/١) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك، يتم الاعتراف فقط بخسائر الائتمانات التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الائتمانات وفقاً لما سيورد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدّر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري (إيضاح ٤/١).

مخصص خسائر الائتمانات الوارد في الميزانية في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ومع ذلك، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر دمج من التصنيف. وبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والائتمانات المرتبطة بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييم البنك	٣١ ديسمبر ٢٠١٦		٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الائتمانات	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الائتمانات
ديون جيدة	٦٢,٨٣	١٦,٩٢	٧٥,٧٦	٣١,٩٩
المتابعة العادية	٣٠,١٥	٩,٨٦	١٨,٥٩	٩,٢٩
المتابعة الخاصة	٢,٦١	٢,٢٢	٢,٨٣	٣,٥٨
ديون غير منتظمة	٤,٤١	٧١,٠٠	٢,٨٢	٥٥,١٤
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود ائتمانات طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك.

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.

- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.

- توقيع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.

- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.

يقيم البنك لأصحاب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية مع الأخذ في الاعتبار التعليمات المبادره عن البنك المركزي المصري في تاريخ ١٤ أبريل ٢٠١١ الخاصة بشأن التعامل مع قروض التجزئة والمؤسسات في ظل الأزمات الحالية.

- ائتمانات قيمة الضمان

- تدهور الحالة الائتمانية

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ- خطر الائتمان (تابع)

٣/١ سياسات الاضمحلال والمخصصات (تابع)

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة علي الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال علي الحسابات التي تم تقييمها علي أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية علي أساس كل حالة علي حدة ، ويجري تطبيقها علي جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة .

ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ علي الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات . ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال علي أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

٤/١ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلي فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في (إيضاح ١/١) ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير علي المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، علي أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً علي الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الإحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . وبعد هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع وبين إيضاح (١/٣١) الحركة علي حساب إحتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١٪	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١٪	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢٪	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢٪	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣٪	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥٪	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠٪	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠٪	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠٪	٤	ديون غير منتظمة

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ- خطر الائتمان (تابع)

أ/ الحد الأقصى لخطر الائتمان (قبل الضمانات)

البنود المعرضة لخطر الائتمان في قائمة المركز المالي المستقلة

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
٤ ٥٢٤ ٨٧١	٧ ٠٣٩ ٠٨٩	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
		قروض وتسهيلات للعملاء :
		قروض لأفراد
٦٢٩ ٠٠٧	٨٧٦ ٠٣٨	- حسابات جارية مدينة
٢٣ ٢٧٨	٣٣ ٠٤٩	- بطاقات ائتمان
٢٤ ٢٤٥	٢٩١ ٠١٣	- قروض شخصية
-	٧٨٢ ١٦٩	- قروض أخرى
		قروض لمؤسسات
٤٣٤ ٤٥٨	٢ ٦٤٩ ٤٧٠	- حسابات جارية مدينة
٩ ٧٨٨ ٠٣٩	٨ ٤١١ ٨١٣	- قروض مباشرة
٤ ٧٨٠ ٢٧٢	٨ ٢٥١ ١٣٠	- قروض وتسهيلات مشتركة
٦٩	١٨٠	قروض للبنوك
٢٦ ٨٦٠	-	- قروض أخرى
		إستثمارات مالية
٣ ٠٩٣ ٢٠١	٣ ٩٨٦ ٥٥٢	- أدوات دين
٢٣٣ ٣٠٤	٤٦٩ ٤٠٣	أصول أخرى
٢٣ ٥٥٧ ٦٠٤	٣٢ ٧٨٩ ٩٠٥	الاجمالي
		البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج قائمة المركز المالي المستقلة
٥٠ ٦٢٨	٤٥ ١٩٣	الأوراق المقبولة عن تسهيلات موردين
٢ ٤١٤ ١٣٥	٢ ٩٢٩ ٤٢٤	خطابات ضمان
٥٤ ٧١٢	٣٠١ ١١٨	اعتمادات مستندية
٢٨ ٠٦٦	٣٩٢ ٨٨٤	عقود الصرف الأجل
-	٢٥ ٨٥٦	عقود مبادلة سعر العائد
٢ ٥٥٧ ٥٤١	٣ ٦٩٤ ٤٧٥	الاجمالي

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في آخر العام المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات. بالنسبة لبنود الميزانية ، تعتمد المبالغ المدرجة على إجمالي القيمة الدفترية التي تم عرضها في الميزانية .

وكما هو مبين بالجدول السابق، فإن ٦٥,٢% (٦٦,٦% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن قروض والتسهيلات للعملاء والبنوك، بينما تمثل الإستثمارات في أدوات دين وأذون خزانه وأدوات حكومية أخرى ٣٤,٨% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٣٣,٤% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

وتنق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي :

- ٩٢,٩٨% من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي (٩٤,٣٥% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) .

- قام البنك بتطبيق عمليات اختيار أكثر حصة عند منح قروض وتسهيلات خلال العام المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ .

- أكثر من ٩٣,٩٨% من الإستثمارات في أدوات دين وأذون خزانه تمثل دين على الحكومة المصرية

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

١- خطر الائتمان (تابع)

٦/ قروض وتسهيلات

يبين الجدول التالي توزيع أرصدة القروض والتسهيلات على أساس درجة الجدارة الائتمانية

٣١ ديسمبر ٢٠١٥		٣١ ديسمبر ٢٠١٦		
قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للبنوك	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للبنوك	
١٥ ٧٠١ ٤٥٨	-	١٤ ٠٣٢ ٤٨٠	-	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
٤ ٦٥٣ ٧٦٢	-	١ ٢٣٠ ٠٤٧	-	متأخرات ليست محل اضمحلال
٩٢٩ ٤٦٢	١٨٠	٤٤٣ ٦٣٢	٦٩	محل اضمحلال
٢١ ٢٩٤ ٦٨٢	١٨٠	١٥ ٧٠٦ ١٥٩	٦٩	الأجمالي
(١,٧٩٤,٤٤٦)	-	(٨٠٠,٤٧٤)	-	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
(٤٩,٢٥٩)	-	(١١,١٧٨)	-	يخصم : العوائد المحجلة
(١٥٠,٥٢٢)	-	(٧,٨٢٣)	-	يخصم : خصم غير مكتسب
١٩ ٣٠٠ ٤١٥	١٨٠	١٤ ٨٨٦ ٦٨٤	٦٩	الصافي

بلغ إجمالي مخصص اضمحلال القروض والتسهيلات في نهاية السنة المالية الحالية ٩٢٣,١٩٨ جنيه مقابل ٣٩١,٩١٠ جنيه في نهاية سنة المقارنة منها ٨٦١,٥٣٢ جنيه يمثل مخصص اضمحلال قروض متفرقة مقابل ٤١٠,٨٤٦ جنيه في نهاية سنة المقارنة .

ويتضمن إيضاح رقم (١٨-١) معلومات إضافية عن مخصص خسائر الاضمحلال عن القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء.

تم خلال السنة المالية الحالية زيادة محفظة القروض والتسهيلات بنسبة ٢١% نتيجة التوسع في أنشطة الأقرض.

٦/ القروض والتسهيلات للعملاء (بالصافي)

يتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

أفراد					٣١ ديسمبر ٢٠١٦
حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الأجمالي	
٦٣٦ ٣٢٤	٢٠ ٧٣٢	٢٩١ ٠٠١	-	٩٤٨ ٠٥٧	١- جيدة
٢٣٩ ٠٠٧	٦ ٩١٧	-	٧٨٢ ١٦٩	١ ٠٢٨ ٠٩٣	٢- المتابعة العادية
-	-	-	-	-	٣- المتابعة الخاصة
-	-	-	-	-	٤- غير منتظمة
٨٧٥ ٣٣١	٢٧ ٦٤٩	٢٩١ ٠٠١	٧٨٢ ١٦٩	١ ٩٧٦ ١٥٠	الأجمالي

أفراد					٣١ ديسمبر ٢٠١٥
حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الأجمالي	
٥٨٦ ٩٠٥	-	٢٤ ٢٤٥	-	٦١١ ١٥٠	١- جيدة
٣٩ ٧٨٩	٢٠ ٧٢٧	-	-	٦٠ ٥١٦	٢- المتابعة العادية
-	-	-	-	-	٣- المتابعة الخاصة
-	-	-	-	-	٤- غير منتظمة
٦٢٦ ٦٩٤	٢٠ ٧٢٧	٢٤ ٢٤٥	-	٦٧١ ٦٦٦	الأجمالي

* لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل اضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحويل .

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

١- خطر الائتمان (تابع)

٦/١ قروض وتسهيلات (تابع)

قروض وتسهيلات لا توجد عليها متأخرات ولم تتعرض لاضمحلال (تابع)

مؤسسات

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض وتسهيلات مشتركة	قروض أخرى	الأجمالي
١٩٠٣ ٦٣٥	٣ ٣٨٤ ٠٢١	٤ ٣٣١ ٠٢١	-	٩ ٦١٨ ٦٧٧	١- جيدة
٨٩ ٧٢٦	٨١٢ ٨٢٤	٢ ٨١٢ ٣٦٨	-	٣ ٧١٤ ٩١٨	٢- المتابعة العادية
٣	١٩٧ ٩٧٣	١٩٣ ٧٣٧	-	٣٩١ ٧١٣	٣- المتابعة الخاصة
-	-	-	-	-	٤- غير منتظمة
١ ٩٩٣ ٣٦٤	٤ ٣٩٤ ٨١٨	٧ ٣٣٧ ١٢٦	-	١٣ ٧٢٥ ٣٠٨	الأجمالي

لم يتم اعتبار قروض الفئة غير المنتظمة المضمونة بضمانات نقدية محل اضمحلال وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحويل.

مؤسسات

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض وتسهيلات مشتركة	قروض أخرى	الأجمالي
٣٥ ٨٤٦	٦ ٥٩٦ ٥٠٤	٤ ٣٧٣ ٦٤٧	-	١١ ٠٠٥ ٩٩٧	١- جيدة
٢٨٥ ٢٥٩	١ ٧٨٤ ٢٧١	-	٢٦ ٨٦٠	٢ ٠٩٦ ٣٩٠	٢- المتابعة العادية
٢٥ ٠٩٨	١١ ١٧٤	٢٢٢ ١٥٥	-	٢٥٨ ٤٢٧	٣- المتابعة الخاصة
-	-	-	-	-	٤- غير منتظمة
٣٤٦ ٢٠٣	٨ ٣٩١ ٩٤٩	٤ ٥٩٥ ٨٠٢	٢٦ ٨٦٠	١٣ ٣٦٠ ٨١٤	الأجمالي

لم يتم اعتبار قروض الفئة غير المنتظمة المضمونة بضمانات نقدية محل اضمحلال وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحويل.

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات ولكنها لم تتعرض لاضمحلال

في القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال فيما يلي:

أفراد

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	الأجمالي
٧٠٧	٤ ٦٣٤	١٢	٥ ٣٥٣	متأخرات حتى ٣٠ يوما
-	-	-	-	متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوما
-	-	-	-	متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوما
-	-	-	-	أكثر من ٩٠ يوم
٧٠٧	٤ ٦٣٤	١٢	٥ ٣٥٣	الأجمالي
-	-	-	-	القيمة العادلة للضمانات

أفراد

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	الأجمالي
٢ ٢٥٣	١ ٨٩٠	١٣	٤ ١٥٦	متأخرات حتى ٣٠ يوما
-	٢٨٧	٤	٢٩١	متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوما
-	٤٤	-	٤٤	متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوما
-	-	-	-	أكثر من ٩٠ يوم
٢ ٢٥٣	٢ ٢٢١	١٧	٤ ٤٩١	الأجمالي
١ ١٧٠ ٥٦٤	-	-	١ ١٧٠ ٥٦٤	القيمة العادلة للضمانات

٦/١ قروض وتسهيلات

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات ولكنها لم تتعرض لاضمحلال

مؤسسات				٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض وتسهيلات مشتركة	الأجمالي		
٥ ٣٤٤	٥٠ ٠١٦	٨٥ ١٩٢	١٤٠ ٥٥٢		متأخرات حتى ٣٠ يوما
٦ ٠٠٣	١ ٤٤٠ ٢٢٠	-	١ ٤٤٦ ٢٢٣		متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوما
٥٥٤ ٢٩١	٢ ٢٧٣ ٧٤٤	١٢٣ ٥٩٩	٣ ٠٦١ ٦٣٤		متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوما
٥٦٥ ٦٣٨	٣ ٨٦٣ ٩٨٠	٢١٨ ٧٩١	٤ ٦٤٨ ٤٠٩		الاجمالي
-	-	-	-		القيمة العادلة للضمانات

مؤسسات				٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض وتسهيلات مشتركة	الأجمالي		
٤٤ ٢٥٥	١٠٦ ٨٨٥	٢٩ ٥٩٥	١٨٠ ٧٣٥		متأخرات حتى ٣٠ يوما
٢ ٣١٧	٢٤ ٨٢٧	-	٢٧ ١٤٤		متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوما
٤٩٥ ٣٦٠	٤٤٩ ١٩٩	٧٣ ١١٨	١ ٠١٧ ٦٧٧		متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوما
٥٤١ ٩٣٢	٥٨٠ ٩١١	١٠٢ ٧١٣	١ ٢٢٥ ٥٥٦		الاجمالي
-	١ ٧٣٠ ٧٦١	-	١ ٧٣٠ ٧٦١		القيمة العادلة للضمانات

تمثل القروض والتسهيلات المتأخرة المبالغ التي حل موعد استحقاقها كليا أو جزئيا ولم تسدد في المواعيد المتفق عليها وتعاضل ذلك متأخرات لفترات تزيد عن يوم واحد.

ومن ثم فإن المبالغ التي تظهر في الإيضاح تمثل إجمالي رصيد القرض أو التسهيل وليس الجزء المتأخر منه فقط بينما لا تتضمن باقي ارصده القروض والتسهيلات الأخرى الممنوحة للعميل طالما لم يتأخر عن موعد تسديدها كليا أو جزئيا.

القروض والتسهيلات التي تم تقدير اضمحلالها بصورة منفردة

قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات التي اضمحلت بصفة منفردة في نهاية السنة المالية الحالية ١,٤٩٤,٠٨٦,١٧٧ جنيه وذلك قبل أخذ التدفقات النقدية المتوقعة من التنفيذ على الضمانات المرتبطة بها في الاعتبار مقابل ١,٤٦٥,٠٩٠,٩٦٤ جنيه في نهاية سنة المقارنة. وتتضمن الجداول التالية تحليلا لإجمالي القيمة الدفترية للقروض والتسهيلات التي تم تقدير اضمحلالها بصفة منفردة متضمنا القيمة العادلة للضمانات التي يعتد بها عند حساب المخصصات.

٦/١ قروض وتسهيلات (تابع)

أفراد					٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الاجمالي		
-	٧٦٦	-	-	٧٦٦		قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
-	-	-	-	-		القيمة العادلة للضمانات

أفراد					٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الاجمالي		
-	٣٣٠	٤	-	٣٣٤		قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
-	-	-	-	-		القيمة العادلة للضمانات

مؤسّمات					٣١ ديسمبر ٢٠١٦
حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض وتسهيلات مشاركة	قروض أخرى	الاجمالي	
٩٠ ٤٦٨	١٥٣ ٠١٥	٦٩٥ ٢١٣	-	٩٢٨ ٦٩٦	قروض محل أضعفها بصورة منفردة
-	-	-	-	٥٠٨ ٢٢٥	القيمة العادلة للضمانات
مؤسّمات					٣١ ديسمبر ٢٠١٥
حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض وتسهيلات مشاركة	قروض أخرى	الاجمالي	
-	٤٢٣ ٥٨٥	٩ ٧١٣	-	٤٤٣ ٢٩٨	قروض محل أضعفها بصورة منفردة
-	-	-	-	٣٧١ ٠١٤	القيمة العادلة للضمانات

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد . وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي للإدارة . وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة . ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الأجل ، خاصة قروض تمويل العملاء ، وبين الجدول التالي القروض التي تم إعادة التفاوض بشأنها في نهاية السنة المالية .

علما بأن القيم المشار إليها أعلاه لا تتضمن أية مبالغ تم إعادة التفاوض بشأن تعديل شروطها التعاقدية بغرض الحفاظ على جودة العلاقة مع عملاء البنك سواء كانت تلك التعديلات تتعلق بأسعار الفائدة و/أو فترة سداد الدين الممنوحة من قبل البنك .

وتخضع السياسات المصرفية للبنك بمراجعة الإبقاء على القروض التي أعيد هيكلتها ضمن تصنيف القروض والتسهيلات غير المنتظمة طالما استمرت حالة عدم تأكد البنك من قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته التعاقدية في المستقبل بما يتفق مع تعريف الإخفاق طبقا لاتفاقية بازل ٢ .

قروض وتسهيلات للعملاء	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
مؤسّمات		
قروض مباشرة	٤ ٢٤٥ ٤٠٢	٩٢٥ ٣٣٤
الاجمالي	٤ ٢٤٥ ٤٠٢	٩٢٥ ٣٣٤

٧/ أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر السنة المالية بناء على تقييم ستاندر أند بور و ما يعادله:

التقييم	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
B-	٧ ٠٣٩ ٠٨٩	٤ ٥٢٤ ٨٧١
أذون الخزانة المصرية		
B-	٢ ٠٥ ٠٠٤	٢ ٥١٩ ١٧٦
إستثمارات مالية متاحة للبيع		
AAA	١٤٦ ١٤٨	-
سندات الخزانة المصرية		
AA-	١٠٠ ٨٨١	-
سندات الخزانة الأمريكية		
سندات الخزانة السعودية		
B-	٣ ٦١٠ ٦٣٩	٦٥٣ ٦٦٦
إستثمارات في أوراق مالية وإستثمارات ومحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		
الاجمالي	١١ ١٠١ ٧٦١	٧ ٦٩٧ ٦٧٣

(جميع الأرقام بالآلاف جنيه مصري)

البنك الأهلي المتحد - مصر (شركة مساهمة مصرية)

البيانات المتعلقة بالفترة من ١٦ ديسمبر ٢٠١٦

- ٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)
- ١- خطر الائتمان (تابع)
- ٨/ تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

٧/٨/ قطاعات الائتمانات

يعرض الجدول التالي تحليل للقيمة الإجمالية لأهم حدود خطر الائتمان للبنك موزعة حسب قطاعات الائتمانات في نهاية السدة المالية الحالية (وقبل خصم أي مخصصات للاستهلاك). وقد تم توزيع القيمة الإجمالية لكافة الأصول المالية على

الجدول حسب قطاعات المخاطر الذي يراه عملاء البنك.

الائتمانات	أفراد	أنشطة أخرى	قطاع حكومي	بيع الجملة وتجارة التجزئة	مخاطر عقاري	مؤسسات صناعية	مؤسسات مالية	أصول خزانة
٧.٣٩.٨٩	-	-	٧.٣٩.٨٩	-	-	-	-	قروض وقسيلات للعملاء
٨٧٧.٤٩٧	٨٧٧.٤٩٧	-	-	-	-	-	-	قروض لأفراد
٣٣.٤٩	٣٣.٤٩	-	-	-	-	-	-	حسابات جارية مدينة
٧٨٩.٥٤١	٧٨٩.٥٤١	-	-	-	-	-	-	حسابات ائتمان
٧٨٢.١٦٩	٧٨٢.١٦٩	-	-	-	-	-	-	قروض مضمونة
-	-	-	-	-	-	-	-	قروض عقارية
-	-	-	-	-	-	-	-	قروض مؤسسات
٧.٤٩.٤٧٠	-	١.٩٩١.٣٨٧	-	١١.٤٥٩	٣٩.٣٦٣	٦.٧.٩٦١	١٦٥	حسابات جارية مدينة
٨.٤١١.٨٢٥	-	٥٩٧.٨١١	-	٩١٧.١٣٣	١.١٩١.٣٦٤	٥.٢٥٨.٢٩٢	٤٤٧.١٣٥	قروض مباشرة
٨.٢٥١.١٣٦	-	٣.٣٧٢.٧.٩	-	٢٥٤.٧٤٣	٧٨٢.٦.٧	٣.٩٤٠.٧٢٢	-	قروض وتسهيلات مشتركة
١٨٠	-	-	-	-	-	-	١٨٠	قروض لبنوك
-	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات مالية
٣.٩٨١.٥٥٢	-	٣٣٦.٤٩٠	٣.٦٦.٠٦٢	-	-	-	-	أصول دين
٣٣.٣٢٠.٥٠٣	١.٩٨٢.٢٥١	٦.١٨٨.٤٤٧	١.٠٦٩٩.١٥١	١.١٨٢.٣٧٥	٢.٠١٤.٣٣٤	٩.٨٠٥.٤٦٠	٤٤٧.٤٨٠	الائتمانات في نهاية السدة الحالية
٣٣.٣٢٤.٣٠٠	٨٧٠.٠٣٣	٣.٥٢٢.٥٥٩	٧.٤١٧.٨٤٦	١.٦٦٧.٢٥٨	٢.٢٤٢.٥٢٤	٧.٤١٧.١٢٥	١٦٦.٢٩٥	الائتمانات في نهاية سدة الفترة

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب - خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو لأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير عرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة المخاطر الشاملة بالبنك ويتم متابعتها. ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير عرض المتاجرة فتتأثر بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والإستثمارات المتاحة للبيع.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق وتعريف القيم المعرضة للخطر

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية. وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق:

القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للخطر، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يومياً لمعرفة إدارة المخاطر الشاملة بالبنك.

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق. وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن باستخدام معاملات ثقة محددة (٩٥٪، ٩٧.٥٪، ٩٩٪). وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (٥٪، ٢.٥٪، ١٪) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة. ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام).

قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة. وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستلتصق ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة. ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة. ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار وللمؤشرات، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية - وهذه الطريقة تعرف بالحاكاة التاريخية. ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزءاً أساسياً من نظام البنك في رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنوياً بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط. ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعة من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة مخاطر السوق بالبنك.

ب/٢ ملخص القيمة المعرضة للخطر

إجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر

نوع الخطر	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
خطر سعر العائد		
متوسط	١٦,٨	٤١,٨
أعلى	٢٩,٠	٤٤,٩
أقل	١,٥	٣٧,٦

(جميع الأرقام بالآلاف جنيه مصري)

البنك الأهلي المتحد - مصرف (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣- إدارة المحافظ المالية (تابع)

ب/٧- خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

- تركز خطر العملة على الأدوات المالية

يعرض المركز المالي للبنك وتدفقاته النقدية لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمخاطر الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لمراكز العملة في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم ويتم مراقبتها بصورة مستقلة. ويُلغى الجيدل التالي للبالغ المعرضة لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية بالبنك في نهاية السنة المالية الصالحة وتضمن القيمة المقدرة للأدوات المالية حسب عملها والمعادل لها بالجنيه المصري.

الاجمالي	عملات أخرى	جنيه استراتيجي	يورو	دولار أمريكي	جنيه مصري
٢.٣٤.٨٢٤	٢.٣٧٤	٣.٣٩٤	٩.٩٤٤	٨٢.٣٣٩	١.٩٢٦.٩٧٣
٨.٨٧٣.٩٥١	١٤٢.٧٣١	٣٠.٣١٥	١١٣.٣٧٩	٥.٤١٢.١٣٠	٣.١٧٥.٤٩٩
٧.٣٩.٨٩١	-	-	-	٢٠.٢.٧٥٨	٦.٨٦٦.٣٣١
١٧.٩٣١	-	-	-	-	١٧.٩٣١
١٩.٣٠٠.٥٩٤	١٦	٣٤.١٣٨	١٢١.٤٤٢	٧.٧٨٣.٣٠٠	١١.٨٦١.٦٩٨
١.٨٨٩	-	-	-	-	١.٨٨٩
٥٠٠.٣٢٢	-	-	-	-	-
٣٨.٣٩٠	-	-	١٠٠.٨٨١	١٤٦.١٤٨	٢٥٣.١٩٣
٤.٤٩٠	-	-	-	-	٣٨.٣٩٠
٣.٥٤٤.٥١٩	-	-	-	-	٤.٤٩٠
٩٣٥.١٧٩	-	-	٥٣١	١٠.٩.٥١٣	٣.٥٤٤.٥١٩
٤٢.٣١٧.٧٨	١٤٥.٠٢١	٦٧.٧٤٧	٣٤٦.٧٤	١٣.٣٣٦.١٨٨	٨٢٥.١٣٥
١.٥٤٧.٣٩٧	-	-	٩٠	١.٥٤٤.٩٧٢	٢.٣٣٥
٣٣.٨٢١.٨٢٦	٨٩.١٤٤	١٣٢.١٤١	٤٥٣.٧٠٥	٧.٤٧٨.٤٢٠	٦٥.٦٦٨.٤٢١
١.٧٨٨.٥٩٢	٥	-	١٤.٨٢٤	٣٢٤.٤٤٠	١.٥٣٩.٢٢٣
٣٧.١٥٧.٨٢٥	٨٩.١٤٩	١٣٢.١٤١	٤٦٨.٦١٩	٩.٢٥٧.٨٣٢	٣٧.٢١٠.٨٤
٥.١٥٩.٢٥٣	٥٥.٨٧٢	(٦٤.٣٩٤)	(١٧٢.٥٤٥)	٣.٩٧٨.٢٥١	١.٣١١.٩١٤
٣.٥٨١.٢٢٠	٣٧.٨٨٧	٥٢.٤٧٧	٣٢٥.٢٣٧	٨.١٩٧.١٠١	٦١.٩٦٨.٤٧٨
٢٧.٧٠.١.٢٢٠	٣٧.٦٥٧	٥٢.٤٩٠	٣٣٢.٥٩٠	٦.٧١٣.٥٧٤	٢٠.٥٦٤.٩١٨
٢.٨٧٩.٩٩٠	٢٢٠	(١٣)	(٧.٢٣٢)	١.٤٨٣.٥٢٧	١.٤.٣٠٠.٩

الأصول المالية
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
أرصدة لدى البنوك
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
أصول مالية بغرض المتاجرة
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك (بالصافي)
مشتقات مالية
استثمارات مالية
مناخلة للبيع
استثمارات عقارية
استثمارات في شركات تابعة
محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
أصول مالية أخرى
إجمالي الأصول المالية
الإلتزامات المالية
أرصدة مستحقة للبنوك
ودائع العملاء
الإلتزامات ومخصصات أخرى
إجمالي الإلتزامات المالية
صافي المركز المالي
في نهاية سنة المقارنة
إجمالي الأصول المالية
إجمالي الإلتزامات المالية
صافي المركز المالي

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

ج - مخاطر السيولة :

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبا . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة المخاطر بالبنك ما يلي :

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات . ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
- إدارة التركيز وبيان استحقاقات القروض .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وفي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة . وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .
وتقوم إدارة المخاطر أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات المعرضة مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

مدىج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة المخاطر بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والأجال .

د - القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

د/ أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام وسائل تقييم

لم يحدث تغير في القيمة العادلة التقديرية باستخدام وسائل تقييم خلال السنة المالية.

أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة العادلة للإيداعات والودائع لليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها ، ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه .

قروض وتسهيلات للبنوك

تمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدى البنوك . وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة تحصيلها ، ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة

قروض وتسهيلات للعملاء

يتم إقبات القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص الاضمحلال . وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة تحصيلها ، ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة .

إستثمارات في أوراق مالية

الإستثمارات في أوراق مالية في الجدول السابق تتضمن فقط الأصول التي تحمل عائد المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق حيث يتم تقييم الأصول المتاحة للبيع بالقيمة العادلة فيما عد أدوات حقوق الملكية التي لم يتمكن البنك من تقدير قيمتها العادلة بدرجة موثوق بها ويتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بناء على أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة . وإذا لم تتوفر هذه البيانات ، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق مشابهة .

المستحق لبنوك وللعلماء

تمثل القيمة العادلة المقدر للودائع ذات تاريخ استحقاق غير محدد ، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد ، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب . ويتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد على الديون الجديدة ذات تاريخ استحقاق مشابه

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ - إدارة المخاطر المالية لرأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية فيما يلي:

الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال، في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك.

حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد الاستثمار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.

الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإدائها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنية حد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠٪.
- وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الاشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها.

ووفقاً لمتطلبات بازل ٢، يتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة، والأرباح المحتجزة والإحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا إحتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية:

وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والتمويلات/الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و ٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠٪ مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

وقد التزم المصرف بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنة المالية، وبلغ الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	البند
٢ ٣٤٢ ٦٠١	٥ ٠٧٤ ٤٥٦	الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستيعادات
٣١ ٨٨٣ ٣٠٩	٤٣ ٢٨٣ ٨٤٧	إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
٣٠ ٦١٤ ٦٧١	٤٢ ٣٥٤ ٠٩٤	إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
-	-	تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم استيعادات الشريحة الأولى
١ ٩٧٢ ٢٣٤	٢ ٠٢٤ ٨٢٤	تقديمه وأرصدة لدى البنك المركزي
٥ ٢٤٦ ٥٥٢	٨ ٨٧٤ ١٣١	الأرصدة المستحقة على البنوك تشمل:
٥ ٢٤٦ ٤٨٣	٨ ٨٧٣ ٩٥١	١ حسابات جارية وودائع
٦٩	١٨٠	٢ القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للبنوك
٤ ٥٢٤ ٨٧١	٧ ٠٣٩ ٠٨٩	إجمالي أذون خزائنة وأوراق حكومية أخرى
٢٩ ٨٠٨	١٧ ٩٣١	أصول مالية بغرض المتاجرة
٢ ٥٥٨ ٩٦٩	٥٠٠ ٢٢٢	إستثمارات مالية متاحة للبيع
٥٨٤ ٠٢٥	٣ ٥٤٤ ٥١٩	إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
١٤ ٩٥٩ ٤٠٥	١٩ ٣٧٦ ٦٣١	إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء تشمل:
١٥ ٧٧٣ ٣٣٩	٢١ ٣٨٠ ١٨٨	القروض والتسهيلات الائتمانية
(٨٠٢ ٧٥٦)	(١ ٩٥٤ ٢٩٨)	(-) مخصص خسائر الاضمحلال
(١١ ١٧٨)	(٤٩ ٢٥٩)	(-) العوائد المحتجبة
٣٦٩ ٧٤١	٣١٥ ٥٠١	الأصول الثابتة (بعد خصم كلا من مخصص خسائر الاضمحلال ومجمع الاهلاك)
٣٦٩ ٠٦٦	٦٦١ ٢٤٦	الأصول الأخرى
		قيمة ما يتم خصمه من التعرضات (بعض استيعادات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية)

معامل التحويل %

التعرضات خارج الميزانية

٤ ٣١٧	٤٦ ٤٩٧	%٢٠
٥٠ ٣٩٥	١١٠ ٠٨٠	%٢٠
٢ ٣٢٥ ٥٢٥	١ ٤٧٩ ٧٠٧	%٥٠
٨٨ ٦١٠	٢٢٧ ٥١٣	%٥٠
٥٠ ٦٢٨	٤٤ ٨٢٨	%١٠٠

إجمالي الالتزامات العرضية:

اعتمادات مستندية - استيراد

اعتمادات مستندية - تصدير

خطابات ضمان

خطابات ضمان بناء على طلب بنوك خارجية أو كفالتهم

كمبيالات مقبولة

نسبة الرافعة المالية

٣٧,٣٥%

١١,٧٢%

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ، ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل ، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

أ- خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ، ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل ، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

ب- اضمحلال الإستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الإنخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي ، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

ج- إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الإستثمارات المتاحة للبيع ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الإستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المسهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية إستثمارات بذلك البند .

د- ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل في عدد من الدوائر الضريبية بالنسبة لفروع الخارج مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الاجمالي للضريبة على الدخل . وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد . ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن القحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية . وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها ، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في العام التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥- التحليل القطاعي

أ- التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :-

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة والقروض والتسهيلات الائتمانية والمشتقات المالية.

الاستثمار

ويتضمن أنشطة اندماج الشركات وشراء الإستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع وبطاقات الائتمان والقروض الشخصية والقروض العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى ، كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في ميزانية البنك .

(جميع الأرقام بالآلاف جنيه مصري)

البنك الأهلي المتحد - مصر (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٥- التحليل القطاعي (تابع)

١- التحليل القطاعي للأشطة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

الإجمالي	أنشطة أخرى	أفراد	إستثمارات	مؤسسات متوسطة وصغيرة	مؤسسات كبيرة
٥ ٣٦٩.٦٦	٤.٢٦٨	١ ٩٦٨ ٣٠٠	١ ٣٥٩ ٦.٩	١٩.٥٣٠	١ ٦١٩.١٩
(٢ ٧١٢.٤٩)	(٢٧.٥٨٧)	(١ ٥٢٠.٢٢٣)	(٩٢ ٨١٦)	(١٢ ٦٩١)	(١.٥٨ ٧٣٣)
٢ ٦٥٧.١٧	٣٧٥.٠٢١	٤٤٨.٧٧	١ ٢٦٦ ٧٩٣	٦ ٨٣٩	٥١.٧٨٦
(٧٧٢ ٣.٠١)	(٦٠.٠١٥)	(٨٩ ٦.٠٦)	(١١٧ ٢١٤)	(١١.٠٨)	(٤ ٣٥٩)
٢ ٣٨٤ ٧١٥	٣١٥.٠٠٦	٣٥٨ ٤٧١	١ ١٤٩ ٥٧٩	٥ ٧٢٣ ١	٥٥٥ ٩٢٧
٤٢ ٣١٧.٧٨	٩٧٦ ٤٨٠	١ ٤٤٩.١٢	٢١ ٨٧٢ ٦١٨	٥٥ ٦.٣	١٧ ٩٦٦ ٣٦٥
٤٢ ٣١٧.٧٨	٩٧٦ ٤٨٠	١ ٤٤٩.١٢	٢١ ٨٧٢ ٦١٨	٥٥ ٦.٣	١٧ ٩٦٦ ٣٦٥
٣٧ ١٥٧ ٨٢٥	١ ٥٥٨ ٦٧٢	٢٤ ٨٨٨ ٦٥٥	١ ٧٩٣ ٤٤٩	١٢١ ٤٣٦	٨ ٧٩٥ ٦١٤
٣٧ ١٥٧ ٨٢٥	١ ٥٥٨ ٦٧٢	٢٤ ٨٨٨ ٦٥٥	١ ٧٩٣ ٤٤٩	١٢١ ٤٣٦	٨ ٧٩٥ ٦١٤
(٣٩.٩٤٩)	-	-	-	-	(٣٩.٩٤٩)

الأصول والالتزامات وفقا للنشاط القطاعي

أصول النشاط القطاعي

إجمالي الأصول

الالتزامات النشاط القطاعي

إجمالي الالتزامات

بنود أخرى للنشاط القطاعي

اضمحلال

(جميع الأرقام بالآلاف جنيه مصري)

البنك الأهلي المتحد - مصر (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٥- التحليل القطاعي (تابع)

١- التحليل القطاعي للأشطة (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥

الإجمالي	أنشطة أخرى	أفراد	استثمارات	مؤسسات متوسطة وصغيرة	مؤسسات كبيرة
٢ ٥٦٤ ٩٤٢	١٤٣ ٧١١	١ ٤٦٠ ٥٣٧	٣٤٣ ٤٦٨	١٥ ٩٢٢	٦٠٠ ٢٩٢
(١ ٦٠٦ ٨٦١)	(٥٠ ١٢١)	(٢٠٤ ٦٨٠)	(١١ ٧٨٦)	(١٣ ٧٨٩)	(٥٦٥ ٩٨٩)
٦٥٨٠٨١	٩٣٠٩٠	٢٥٥ ٨٥٧	٢٧٢ ٦٨٦	٢ ١٤٥	٢٤٣٠٣
(١ ٨٦ ٩٥٥)	(٢٠ ٩٦٥)	(٥٧ ٥٦٧)	(١٠٠ ٢٤٦)	(٤ ٤٨٦)	(٧ ٧١٨)
٤٧١ ١٢٦	٧٢ ١٤٥	١٩٦ ٢٩٠	١٧٢ ٣٤٣	١ ٦١٢	٢٦ ٥٨٥

الإيرادات والمصروفات وفقا للأنشطة القطاعي

الإيرادات والأنشطة القطاعي

مصرفات النشاط القطاعي

نتيجة أعمال القطاع

ضرائب الدخل

ربح الفترة

الأصول والالتزامات وفقا للنشاط القطاعي

أصول النشاط القطاعي

إجمالي الأصول

الالتزامات النشاط القطاعي

إجمالي الالتزامات

بنود أخرى للنشاط القطاعي

امتمتع

(٢٥١ ٩٩٦)	-	-	-	-	(٢٥١ ٩٩٦)
-----------	---	---	---	---	-----------

(جميع الأرقام بالآلاف جنيه مصري)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

جسور و ممر المروية								
إجمالي	دول أخرى	دول الخليج	إجمالي	الوجه القليل	الوجه القليل	الإسكندرية والدلتا	الجزيرة	القاهرة الكبرى
٥ ٣٦٩.٦٦	١١ ٤٢١	١ ٩٥٧	٥ ٣٥٥ ٦٧٨	٤١ ٨٤٨	٦٣٤ ٧٨٢	٤٣ ١٠٦	٤ ٢٤٠ ٩٤٢	
(٢ ٧١٢.٤٤)	٧٨٨	٢ ١٠٨	(٢ ٧١٤ ٩٤٥)	(٣٥ ٦٨٣)	(٤٩٦ ٤١٣)	(٣١١ ٥١٠)	(١ ٨٧١ ٣٣٩)	
٢ ٦٥٧.١٧	١٢ ٢١٩	٤.٦٥	٢ ٦٤٠ ٧٣٣	٦ ١٦٥	١٣٨ ٣٦٩	١٣١ ٥٩٦	٢ ٣٦٩ ٦٠٣	
(٢٧٢ ٣.٠٢)	٢١٠	١ ٨٦٦	(٢٧٤ ٤.٠٨)	(١ ٤.٠٦)	(٣١ ٢٣٥)	(٧٨ ٥٦٦)	(٢١٢ ٢٣٨)	
٢ ٣٨٤ ٧١٥	١٢ ٤٢٩	٥ ٦٦١	٢ ٣٦٦ ٢٧٥	٤ ٧٦٣	١٠٧ ١٣٤	٦٨.٦٣	٢ ١٥٦ ٣٦٥	

الأصول والالتزامات وفقا للنشاط القطاعي

٤٢ ٣١٧.٧٨	١٤ ٧١٦	٢٢ ٣٠٠	٤٢ ٧٨٠.٦٢	٨٢ ٥٣٥	١ ٧٦٢ ٩٣٩	٢ ٧٠٤ ٩٠٨	٣٧ ٦٩٩ ٦٨٠
٤٢ ٢١٧.٧٨	١٤ ٧١٦	٢٢ ٣٠٠	٤٢ ٧٨٠.٦٢	٨٢ ٥٣٥	١ ٧٦٢ ٩٣٩	٢ ٧٠٤ ٩٠٨	٣٧ ٦٩٩ ٦٨٠
٣٧ ١٥٧ ٨٢٥	-	-	٣٧ ١٥٧ ٨٢٥	٣٣٦ ٧٨٦	٤ ٦٨٣ ٦٥٢	٢٣ ٤٢٤ ٧٦٥	٦٩٥ ٧٦٥
٣٧ ١٥٧ ٨٢٥	-	-	٣٧ ١٥٧ ٨٢٥	٣٣٦ ٧٨٦	٤ ٦٨٣ ٦٥٢	٢٣ ٤٢٤ ٧٦٥	٦٩٥ ٧٦٥
(٣٦٠ ٩٤٩)	٠	٠	(٣٦٠ ٩٤٩)	٠	٠	٠	(٣٦٠ ٩٤٩)

بيود أخرى للنشاط القطاعي
اضمحلال

البنك الأهلي المتحد - مصر (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المصنفة للقرائن المالية المستتادة ق ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٥- التحليل القطاعي (تابع)

ب - التحليل القطاعي طبقا للمناطق الجغرافية

الإيرادات والمصروفات وفقا للمناطق الجغرافية

إيرادات النشاط القطاعي

مصروفات النشاط القطاعي

نتيجة أعمال القطاع

مصاريف الدخل

ربح الفترة

٥- التحليل القطاعي (تابع)

ب- التحليل القطاعي طبقا للمناطق الجغرافية (تابع)

قواعد تحديد القطاعات (لا ترد في الايضاحات المنشورة)

- يمكن تحديد قطاع النشاط أو النشاط الجغرافي كقطاع مطلوب التقرير عنه إذا تحقق أي من العوامل التالية :
 - إذا بلغت إيرادات القطاع ١٠% أو أكثر من اجمالي الإيرادات وفقا للقوائم المالية المجمعة للبنك .
 - أو إذا نتاج أعمال القطاع سواء ربحا أو خسارة ١٠% أو أكثر من نتائج البنك بصرف النظر عن نتائج أعمال القطاع ربحا أو خسارة .
- أو إذا بلغت أصول القطاع ١٠% أو أكثر من اجمالي أصول البنك .
- يمكن تجميع قطاعين أو أكثر من قطاعات النشاط أو القطاعات الجغرافية المعد عنها تقارير داخلية في قطاع نشاط واحد أو قطاع جغرافي واحد إذا تشابهت القطاعات وذلك فقط إذا تحقق ما يلي :
 - تشابه الأداء المالي لأجل طويل ومن ذلك مؤشرات الربحية .
 - أو التشابه في أي من العوامل سالف الإشارة إليها .
- إذا كان القطاع أدلي من جميع حدود الأهمية النسبية الواردة بالعوامل سالف الإشارة إليها يمكن التقرير عنه أنه قطاعاء منفصلا، رغما من حجمه أو دمجها في قطاع آخر تتوافر بشأنه أي من هذه العوامل أو إدراج بياناته ضمن بند "قطاعات أخرى" في التحليل القطاعي .
- بعد تحديد القطاعات التي يتم التقرير عنها بشكل منفصل وفقا لما تقدم وتتم المقارنة بين اجمالي إيرادات هذه القطاعات وفقا لما تتضمنه قائمة الدخل للبنك وبين الإيرادات الواردة بهذه القائمة ، فإذا كان الاجمالي المشار إليه أقل من ٧٥% من الإيرادات بقائمة الدخل للبنك يضاف إلي التحليل القطاعي قطاعات أخرى حتي ولو لم يتوافر فيها أي من العوامل سالف الإشارة إليها وذلك بهدف الوصول الي تحليل بيانات قطاعات مستقلة لا تقل إيراداتها من الإيرادات بقائمة الدخل للبنك .

٦- صافي الدخل من العائد

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
١ ٢٢٧ ٦٥٣	١ ٨١٧ ٠٧٧
٨٤٨ ٠٨١	١ ٣٧٥ ٢٤٩
١٥٨ ٢٠٢	١٦٠ ٥٩٠
٢ ٢٣٣ ٩٣٦	٣ ٣٥٢ ٩١٦

عائد القروض والايادات المشابهة من :

قروض وتسهيلات للعملاء

أذون وسندات خزانة

ودائع وحسابات جارية

الاجملى

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :

ودائع وحسابات جارية

للبنوك

للعملاء

الاجملى

صافي الدخل من العائد

(٢٢ ١١٨)	(٣٧ ٧٢٣)
(١ ٣٢١ ١٢٩)	(١ ٩٤٤ ٤٨٧)
(١ ٣٤٣ ٢٤٧)	(١ ٩٨٢ ٢١٠)
٨٩٠ ٦٨٩	١ ٣٧٠ ٧٠٦

٧- صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٢٢٧ ٦٢٣	٢٠٦ ٩٩٨
٦ ٧٦٤	٧ ١٩٢
١٣ ٠٧٤	١٣ ٠١٦
٢٤٧ ٤٦١	٢٢٧ ٢٠٦

إيرادات الأتعاب والعمولات:

الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان

أتعاب وعمولات الأمانة والحفظ

أتعاب أخرى

الاجملى

مصروفات الأتعاب والعمولات:

أتعاب أخرى مدفوعة

الاجملى

صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

(٤ ٩٤٢)	(٨ ٤٥٠)
(٤ ٩٤٢)	(٨ ٤٥٠)
٢٤٢ ٥١٩	٢١٨ ٧٥٦

٨- إيرادات من توزيعات أرباح

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
١ ٨٤٩	٢ ٤٨٩
١ ٨٤٩	٢ ٤٨٩

إستثمارات مالية متاحة للبيع

الاجملى

٩- صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٧١ ٣٥٨	١٥٣ ٣٩٩
-	١ ٨٨٩
(٧٣)	-
٢ ٤٧٩	١ ٦٥١
٧٣ ٧٦٤	١٥٦ ٩٣٩

أرباح عمليات النقد الأجنبي

أرباح إعادة تقييم مشتقات مالية - عقود مبادلة عائد

أرباح إعادة تقييم مشتقات مالية - عقود صرف آجلة

فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بفرض المتاجرة

الاجملى

١٠- مصروفات إدارية		٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
تكلفة العاملين	(١٢٧ ٥٢٥)	(١١٠ ٤٧٧)	
أجور ومرتبات	(٧ ٢٩٩)	(٧ ٤١٨)	
تأمينات اجتماعية	(١٣٤ ٨٢٤)	(١١٧ ٨٩٠)	
إهلاك واستهلاك	(٣١ ٧٣٤)	(٢٦ ٦٥٢)	
مصروفات إدارية أخرى	(١٦٣ ٨٨٢)	(١٢٩ ٥٠٢)	
الإجمالي	(٢٣٠ ٤٤٠)	(٢٧٤ ٠٤٤)	
١١- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى		٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
فروق ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية بخلاف الأصول المالية بغرض المتاجرة أو تلك المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٢ ٠٩٣ ٥٥٢	٧٩ ٤٩٩	
أرباح بيع أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	-	٣١٦	
صافي (عبء) مخصصات أخرى	(٥٠٦ ٨١٨)	(١٣٤ ١٢٩)	
إيرادات (مصروفات) أخرى	١٨ ٢٣٠	٢١ ٦٧٨	
الإجمالي	١ ٦٠٤ ٩٦٤	(٣٢ ٦٣٦)	
١٢- عبء اضمحلال الائتمان		٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
قروض وتسهيلات للعملاء	(٣٩٠ ٩٤٩)	(٢٥١ ٩٩٢)	
الإجمالي	(٣٩٠ ٩٤٩)	(٢٥١ ٩٩٢)	
١٣- مصروف ضرائب الدخل		٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
١/١٣ - الضريبة المؤجلة	(١٥ ٠٦٧)	(٧ ٦١٦)	
الأصول الثابتة	٣٢ ٨٠٧	٩٠ ٨٤٤	
مخصصات	١٧ ٧٤٠	٨٣ ٢٢٨	
أصول ضريبة مؤجلة بالصافي			
١/١٣ - ضريبة الدخل		٢ ٦٥٧ ٠١٧	٦٥٨ ٠٨١
الربح قبل الضرائب	٥٩٧ ٨٢٩	١٤٨ ٠٦٨	
ضرائب الدخل المحسوبة على أساس معدل ضرائب ٢٢,٥%			
الأثر الضريبي لكل من:			
إيرادات غير خاضعة للضريبة	(٤٧٤ ٧٨٩)	(٢ ٢٤٥)	
المخصصات	١٤٧ ٨٠٢	٤٣ ٤٧٦	
فرق معدل الضرائب المطبق على الإهلاكات	(١ ٠٧٩)	(٢ ٨٣٩)	
أخرى	٢ ٥٣٩	٤٩٥	
مصروف ضريبة الدخل الفعال	٢٧٢ ٣٠٢	١٨٦ ٩٥٥	

١٤- نصيب السهم في صافي أرباح العام

يحسب نصيب السهم في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على عدد الأسهم العادية خلال الفترة وذلك بعد خصم نصيب العاملين ومكافآت مجلس الإدارة على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٢ ٣٨٤ ٧١٥	٤٧١ ١٢٦
(٧٥ ٠٠٠)	(٤٧ ١١٣)
(٥ ٩٢٢)	-
٢ ٣٠٣ ٧٩٣	٤٢٤ ٠١٣
٢٣٧,٥٠٠	١٦٦,٦٦٧
٩,٧٠	٢,٥٤

صافي الربح

يخصم نصيب العاملين من الأرباح (المقترح)

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (المقترح)

نصيب مساهمي البنك في صافي الربح

المتوسط المرجح للأسهم المصدرة

نصيب السهم في صافي أرباح العام

١٥- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٢٣٥ ٠١٥	٩٧ ٦٥٠
١ ٧٨٩ ٨٠٩	١ ٨٧٤ ٥٨٤
٢ ٠٢٤ ٨٢٤	١ ٩٧٢ ٢٣٤
٢ ٠٢٤ ٨٢٤	١ ٩٧٢ ٢٣٤
٢ ٠٢٤ ٨٢٤	١ ٩٧٢ ٢٣٤

نقدية

أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي

الاجمالي

أرصدة بدون عائد

الاجمالي

١٦- أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٦٥١ ٢٣٧	٥٥٩ ٩٢٢
٨ ٢٢٢ ٧١٤	٤ ٦٨٦ ٥٦١
٨ ٨٧٣ ٩٥١	٥ ٢٤٦ ٤٨٣
٦ ٠٤٦ ٧٦٨	٢ ١٦٣ ٤٢٠
٥٧٣ ٥٥٣	١٨٦ ٩٩٤
٢ ٢٥٣ ٦٣٠	٢ ٨٩٦ ٠٦٩
٨ ٨٧٣ ٩٥١	٥ ٢٤٦ ٤٨٣
٦٥١ ٢٣٧	٥٥٩ ٩٢٢
٨ ٢٢٢ ٧١٤	٤ ٦٨٦ ٥٦١
٨ ٨٧٣ ٩٥١	٥ ٢٤٦ ٤٨٣
٨ ٨٧٣ ٩٥١	٥ ٢٤٦ ٤٨٣
-	-
٨ ٨٧٣ ٩٥١	٥ ٢٤٦ ٤٨٣

حسابات جارية

ودائع

الاجمالي

البنك المركزي بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي

بنوك محلية

بنوك خارجية

الاجمالي

أرصدة ذات عائد متغير

أرصدة ذات عائد ثابت

الاجمالي

أرصدة متداولة

أرصدة غير متداولة

الاجمالي

١٧- أذون خزانة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٥٤٠٠	٤٢٥ ٥٥٠
٤١٨ ٦٢٥	١ ١٧١ ٥٠٠
٢ ١١٦ ٤٨٣	١ ٦٦٦ ٩٧٥
٤ ٧٣٥ ٥٣٦	١ ٣٩٨ ٧٢٥
(١٣٦ ٩٤٥)	(٩٧ ٨٧٩)
٧ ٠٣٩ ٠٨٩	٤ ٥٢٤ ٨٧١
٢٢٧ ٢٢٨	-

أ- أذون خزانة

أذون خزانة استحقاق ٩١ يوماً

أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوماً

أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوماً

أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوماً

يخصم: عوائد لم تستحق بعد

الإجمالي

ب- إتفاقيات بيع مع التزام بإعادة الشراء

عمليات بيع أدوات دين مع الالتزام بإعادة الشراء

١٨- أصول مالية يفرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
١٧ ٩٣١	١٦ ٢٨٠
-	٦ ٩٠٥
-	٦ ٦٢٣
١٧ ٩٣١	٢٩ ٨٠٨

وثائق صندوق استثمار البنك الأهلي المتحد - مصر الأول (ثروة) (إيضاح ١/٣٥)

وثائق صناديق استثمار المصرف المتحد - رضاء

وثائق صندوق استثمار البنك العقاري المصري

الإجمالي

١٩- قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٨٧٦ ٠٣٨	٦٢٩ ٠٠٧
٢٣ ٠٤٩	٢٣ ٢٧٨
٢٩١ ٠١٣	٢٤ ٢٤٥
٧٨٢ ١٦٩	-
١ ٩٨٢ ٢٦٩	٦٧٦ ٥٣٠
٢ ٦٤٩ ٤٧٠	٤٣٤ ٤٥٨
٨ ٤١١ ٨١٣	٩ ٧٨٨ ٠٣٩
٨ ٢٥١ ١٣٠	٤ ٧٨٠ ٢٧٢
-	٢٦ ٨٦٠
١٩ ٣١٢ ٤١٣	١٥ ٠٢٩ ٦٢٩
٢١ ٢٩٤ ٦٨٢	١٥ ٧٠٦ ١٥٩
(١ ٧٩٤ ٤٤٦)	(٨٠٠ ٤٧٤)
(٤٩ ٢٥٩)	(١١ ١٧٨)
(١٥٠ ٥٦٢)	(٧ ٨٢٣)
١٩ ٣٠٠ ٤١٥	١٤ ٨٨٦ ٦٨٤
١٩ ٣٠٠ ٤١٥	٨ ٢٦٩ ٩٢٥
-	٦ ٦١٦ ٧٥٩
١٩ ٣٠٠ ٤١٥	١٤ ٨٨٦ ٦٨٤
١٨٠	٦٩
١٩ ٣٠٠ ٥٩٤	١٤ ٨٨٦ ٧٥٣

أفراد

حسابات جارية مدينة

بطاقات ائتمان

قروض شخصية

قروض أخرى

الإجمالي (١)

مؤسسات شاملة القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية

حسابات جارية مدينة

قروض مباشرة

قروض وتسهيلات مشتركة

قروض أخرى

الإجمالي (٢)

إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (٢+١)

يخصم: مخصص خسائر الائتمانية

يخصم: العوائد المحتقة

يخصم: خصم غير مكتسب

الصافي ويوزع كالتالي:

أرصدة متداولة

أرصدة غير متداولة

إجمالي قروض وتسهيلات للعملاء (بالصافي)

قروض وتسهيلات للبنوك

إجمالي قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك (بالصافي)

١٩- قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك (بالصافي)

أ- تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء :

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
٥٧٦ ٣٤٠	٨٠٠ ٤٧٤	الرصيد أول العام
-	١٦٤ ٢٣٠	المحول من الأرباح المحتجزة
-	(١٥ ٠٧٧)	تحويلات
٢٥١ ٩٩٢	٣٩٠ ٩٤٩	عبء الإضمحلال خلال العام (إيضاح ١١)
١٣ ٤١١	٧٢٠ ٧٦١	فروق إعادة تقييم أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
٤ ٥٨٢	٢٠ ٩٠٤	متحصلات من ديون سبق إعدامها
(٤٥ ٨٥١)	(٢٨٧ ٧٩٥)	الديون المددومة خلال العام
٨٠٠ ٤٧٤	١ ٧٩٤ ٤٤٦	الرصيد في آخر العام

ب- تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع :

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
		<u>أفراد</u>
١ ٣٣٣	١ ٤٩٧	الرصيد أول العام
-	(١ ٤٩٣)	تحويلات
٣٩	٦٨	فروق إعادة تقييم أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
١٢٥	٢٩٧	متحصلات من ديون سبق إعدامها
-	(٨٥)	الديون المددومة خلال العام
١ ٤٩٧	٢٨٤	الرصيد في آخر العام (١)
		<u>مؤسسات</u>
٥٧٥ ٠٠٧	٧٩٨ ٩٧٧	الرصيد أول العام
-	١٦٤ ٢٣٠	المحول من الأرباح المحتجزة
-	(١٣ ٥٨٤)	تحويلات
٢٥١ ٩٩٢	٣٩٠ ٩٤٩	عبء الإضمحلال خلال الفترة (إيضاح ١١)
١٣ ٣٧٢	٧٢٠ ٦٩٣	فروق إعادة تقييم أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
٤ ٤٥٧	٢٠ ٦٠٦	متحصلات من ديون سبق إعدامها
(٤٥ ٨٥١)	(٢٨٧ ٧٠٩)	الديون المددومة خلال العام
٧٩٨ ٩٧٧	١ ٧٩٤ ١٦٢	الرصيد في آخر العام (٢)
٨٠٠ ٤٧٤	١ ٧٩٤ ٤٤٦	الإجمالي (١)+(٢)

٢٠- مشتقات مالية

يقوم البنك باستخدام أدوات المشتقات التالية لأغراض التغطية ولغير أغراض التغطية.

ارتباطات لشراء عملات أجنبية ومحلية ، بما في ذلك الجزء Forward تمثل عقود العملة الآجلة للعاملات الأجنبية و/أو معدلات Future غير المنفذ من المعاملات الفورية ، وتمثل العقود المستقبلية العائد للالتزامات تعاقدية لاستلام أو دفع مبلغ بالعملة علي أساس التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات العائد، و/أو لشراء أو بيع عملة أجنبية أو أداة مالية في تاريخ مستقبلي بسعر تعاقدى محدد في سوق مالية نشطة.

ويعتبر خطر الائتمان للبنك ضئيلاً ، وتمثل اتفاقيات العائد الآجلة عقود أسعار عائد مستقبلية يتم التفاوض عليها لكل حالة علي حدة، وتتطلب تلك الاتفاقيات التسمية النقدية في تاريخ مستقبلي للفرق بين سعر العائد المتعاقد عليه وسعر العائد الجاري في السوق وعلى أساس مبلغ تعاقدى/ افتراضي متفق عليه. Nominal Value

تمثل عقود مبادلة العملة و/أو العائد ارتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى، وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلاً) أو كل ذلك معا (أي عقود مبادلة عوائد وعملات)، ولا يتم التبادل الفعلي للمبالغ التعاقدية إلا في بعض عقود مبادلة العملات.

ويمثل خطر الائتمان للبنك في التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى في أداء التزاماتها. ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة وبنسبة من المبالغ التعاقدية ، وللمراقبة علي خطر الائتمان القائم ، يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة في أنشطة الإقراض العملة الأجنبية و/أو معدلات العائد

تعد المبالغ التعاقدية لبعض الأنواع من الأدوات المالية أساساً للمقارنة مع الأدوات المالية المعترف بها في الميزانية، ولكن لا توفر بالضرورة مؤشراً عن مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة الحالية للأدوات ، ولذلك لا تعكس هذه المبالغ خطر الائتمان أو خطر السعر.

وتصبح المشتقات لصالح البنك (أصولاً) أو في غير صالحه (التزامات) نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف أو معدلات العائد المرتبطة بتلك المشتقات. ويمكن أن يتجلب من وقت لآخر إجمالي المبالغ التعاقدية / الافتراضية للمشتقات المالية القائمة وكذلك المدى الذي تكون فيه المشتقات لصالح أو في غير صالح البنك وإجمالي القيم العادلة للأصول والالتزامات من المشتقات المالية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦		
المبلغ التعاقدى	الأصول	الالتزامات
-	-	-
-	-	-
مشتقات العملات الأجنبية		
عقود الصرف الآجلة - بغرض المتاجرة		
الإجمالي		
مشتقات سعر العائد		
عقود مبادلة سعر العائد - تغطية قيمة عادلة		
الإجمالي		
إجمالي المشتقات المالية		

٣١ ديسمبر ٢٠١٥		
المبلغ التعاقدى	الأصول	الالتزامات
٢٥ ٨٥٦	١ ٨٨٩	-
٢٥ ٨٥٦	١ ٨٨٩	-
٢٥ ٨٥٦	١ ٨٨٩	-

مشتقات العملات الأجنبية		
عقود الصرف الآجلة - بغرض المتاجرة		
الإجمالي		
مشتقات سعر العائد		
عقود مبادلة سعر العائد - تغطية قيمة عادلة		
الإجمالي		
إجمالي المشتقات المالية		

٢١ - إستثمارات مالية		٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
إستثمارات مالية متاحة للبيع :			
(أ) أدوات دين - بالقيمة العادلة :			
مدرجة في السوق (سندات الخزنة)		٢٠٥ ٠٠٤	٢ ٥١٩ ١٧٦
مدرجة في السوق (سندات غير حكومية)		٢٤٧ ٠٢٩	-
(ب) أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة :			
مدرجة بالسوق		٣ ٨٣٩	٢ ٢٥٤
غير مدرجة بالسوق		٤٤ ٣٥٠	٣٧ ٥٣٩
إجمالي إستثمارات مالية متاحة للبيع (١)		٥٠٠ ٢٢٢	٢ ٥٥٨ ٩٦٩
إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق :			
(أ) أدوات دين			
مدرجة في السوق			
شركة كوتكت للتوريد - ثروة - استحقاق أكتوبر ٢٠٢٠		٤٢ ٢٧٨	٦١ ١١٣
شركة كوريليس - استحقاق ٢٣ ديسمبر ٢٠١٨		٣٧ ١٨٣	٥٩ ١١٣
وثائق صندوق استثمار البنك الأهلي المتحد - ثروة - استحقاق ٢٠٣٧ (مدرجة) (إيضاح ٣٥/أ)		٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
وثائق صندوق استثمار البنك الأهلي المتحد - الفا - استحقاق ٢٠٣٨ (مدرجة) (إيضاح ٣٥/ب)		٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
سندات (حكومية)		٣ ٤٥٥ ٠٥٨	٤٥٣ ٧٩٩
إجمالي إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (٢)		٣ ٥٤٤ ٥١٩	٥٨٤ ٠٢٥
إجمالي إستثمارات مالية (٢+١)		٤ ٠٤٤ ٧٤١	٣ ١٤٢ ٩٩٤
أرصدة متداولة		٤٨ ١٨٩	٣٩ ٧٩٣
أرصدة غير متداولة		٣ ٩٩٦ ٥٥٢	٣ ١٠٣ ٢٠١
الإجمالي		٤ ٠٤٤ ٧٤١	٣ ١٤٢ ٩٩٤

٢١- إستثمارات مالية (تابع)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
أدوات حقوق ملكية	٤٨ ١٨٩	٣٩ ٧٩٣	
أدوات دين ذات عائد ثابت	٤٥٢.٣٣	٢ ٥١٩ ١٧٦	
أدوات دين بدون عائد	٣ ٥٣٤ ٥١٩	٥٧٤.٢٥	
صناديق الاستثمار	١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠	
إجمالي أدوات دين	٤.٤٤ ٧٤١	٣ ١٤٢ ٩٩٤	
وفيما يلي ملخص بحركة الإستثمارات المالية خلال السنة:			
الرصيد في أول السنة المالية الحالية	٢ ٥٥٨ ٩٦٩	٥٨٤.٢٥	إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إجمالي
إضافات	٢ ٥٣٢ ٣٨٠	-	٣ ١٤٢ ٩٩٤
استهلاك علاوة / خصم الاصدار	(١ ٥٧٠)	(١٩٩ ٤٩٤)	٢ ٥٣٢ ٣٨٠
استيعادات (بيع / استرداد)	(١ ٤٥٠ ٩٢٣)	(٤٠ ٧٦٥)	(٢٠١.٦٤)
المحول الي إستثمارات مالية حتى تاريخ الأستحقاق	(٣ ٢٠٠ ٧٥٣)	٣ ٢٠٠ ٧٥٣	(١ ٤٩١ ٦٨٨)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملة الاجنبية	١٢٠.٤٥٨	-	-
صافي التغير في القيمة العادلة	(٥٨ ٣٣٩)	-	١٢٠.٤٥٨
الرصيد في آخر السنة المالية	٥٠٠ ٢٢٢	٣ ٥٤٤ ٥١٩	(٥٨ ٣٣٩)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
الرصيد في أول سنة المقارنة	٤.٥١ ٧١٨	٤٩٨ ٦٣٣	إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إجمالي
إضافات	٨٩ ٣٤٥	٣٢٥ ٧٢٢	٤ ٥٥٠ ٣٥١
استهلاك علاوة / خصم الاصدار	(١ ٥٠٦)	٥٢ ٥٦٤	٤١٥.٦٧
استيعادات (بيع / استرداد)	(١ ٥٧٥ ٢٤٠)	(٢٩٢ ٨٩٤)	٥١.٥٨
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملة الاجنبية	٤	-	(١ ٨٦٨ ١٣٤)
صافي التغير في القيمة العادلة	(٥ ٣٥٢)	-	٤
الإجمالي	٢ ٥٥٨ ٩٦٩	٥٨٤.٢٥	(٥ ٣٥٢)

٢٢- أرباح (خسائر) إستثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
أرباح بيع سندات خزانة	٦ ٢٥٢	-	
أرباح بيع اذون خزانة	١٧ ٩٢٠	٣.١٥	
أرباح إستثمارات مالية - متاحة للبيع	١ ١٥٣	٤ ٩١٧	
إضمحلال إستثمارات مالية	(٧٧٣)	-	
الإجمالي	٢٤ ٥٥٢	٧ ٩٣٢	

٢٣- إستثمارات مالية في شركة تابعة

نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
%٨٠,٩٨	٤٠.٤٩٠	٤٠.٤٩٠

شركة الأهلي المتحد للتمويل-غير مقيدة في السوق

٢٤ - إستثمارات مقاربة (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٤١ ٦٤٦	٤١ ٦٤٦
(١ ٥٩٠)	(٢ ٤١٣)
(٨٣٣)	(٨٣٣)
٣٩ ٢٢٣	٣٨ ٣٩٠

القيمة الدفترية أول العام
مجموع الإهلاك
إهلاك الفترة العام
صافي القيمة الدفترية آخر الفترة العام

٢٥ - أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٢٢٣ ٣٠٤	٤٦٩ ٤٠٣
٥ ٥٨٧	١٠ ٨٧٥
٦١ ٥٧٥	٨٩ ٧٢٩
٨ ٠٩٢	٨ ٠٩٢
٦ ١٧٩	٧ ٣٣٠
٥٣ ١٧٩	٢٠ ١٦٨
٣٦٧ ٩١٦	٦٠٥ ٥٩٧

إيرادات مستحقة
مصرفوات مقدمة
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاة لتيون
التأمينات والعهد
أصول أخرى
الإجمالي

٢٦ - ٢٦,١ أصول ثابتة (بالصافي)

الإجمالي	أصول أخرى	الات ومعدات	تخصيمات على أصول مستأجرة	أراضي ومبانى
٣١٧ ٩٠٦	٣٩ ٩٣٧	١٦ ١٥٠	٧١ ٠٦٠	١٩٠ ٧٥٩
٢٤ ٤٤٣	٤ ٨٠٠	٤ ٢٤٠	١٥ ٤٠٣	-
(٤ ٠١٤)	(٤ ٠١٤)	-	-	-
(٢٦ ٩٦٣)	(١٠ ١١٩)	(٣ ٤٥٤)	(٩ ١٠٣)	(٤ ٢٨٧)
٤ ٠١٤	٤ ٠١٤	-	-	-
٣١٥ ٣٨٦	٣٤ ٦١٨	١٦ ١٣٦	٧٧ ٣٦٠	١٨٦ ٤٧٢
٥٢٤ ٢٧٨	١٢٣٤٦٨	٣٩٠٢٠٨	١٣٥٠١٥٠	٢٢٦٠٤٥٢
(٢٠٨ ٨٩٢)	(٨٨ ٨٥٠)	(٢٢ ٢٧٢)	(٥٧ ٧٩٠)	(٣٩ ٩٨٠)
٣١٥ ٣٨٦	٣٤ ٦١٨	١٦ ٩٣٦	٧٧ ٣٦٠	١٨٦ ٤٧٢
الإجمالي	أصول أخرى	الات ومعدات	تخصيمات على أصول مستأجرة	أراضي ومبانى
٢٨٠ ٤٠٥	٢٧ ٩٩٣	١٣ ٤٢٥	٦٠ ٤٨٤	١٧٨ ٥٠٣
٥٩ ٦٣٥	١٩ ٧١٨	٥ ٣٦٧	١٧ ٩٠٠	١٦ ٦٥٠
(٢٢ ١٣٤)	(٧ ٧٧٤)	(٢ ٦٤٢)	(٧ ٣٧٤)	(٤ ٣٩٤)
٣١٧ ٩٠٦	٣٩ ٩٣٧	١٦ ١٥٠	٧١ ٠٦٠	١٩٠ ٧٥٩
٥٠٣ ٨٤٩	١٢٢ ٦٨٢	٣٤ ٩٦٨	١١٩ ٧٤٧	٢٢٦ ٤٥٢
(١٨٥ ٩٤٣)	(٨٢ ٧٤٥)	(١٨ ٨١٨)	(٤٨ ٦٨٧)	(٣٥ ٦٩٣)
٣١٧ ٩٠٦	٣٩ ٩٣٧	١٦ ١٥٠	٧١ ٠٦٠	١٩٠ ٧٥٩

تتضمن الأصول الثابتة (بعد الإهلاك) في تاريخ الميزانية مبالغ ٤٤,٦٢١ ألف جنيه مصري تمثل أصول لم تسجل بعد باسم البنك وجارى حاليا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل تلك الأصول.

٢٦,٢ أصول غير ملموسة (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
١٣ ٠١٢	١٢ ٥٤٢
٣ ٢١٥	٥ ٥٩٢
(٣ ٦٨٥)	(٣ ٩٣٨)
١٢ ٥٤٢	١٤ ١٩٦

صافي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠١٦
إضافات
الاستهلاك
صافي القيمة الدفترية آخر العام

٢٧- أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٦٥ ١٣٩	١٢٢ ٦١٠
٢٦٠ . . .	١ ٤٢٤ ٧٨٧
٣٢٥ ١٣٩	١ ٥٤٧ ٣٩٧
-	-
٢٦٠ ٥٤٠	١ ٤٢٦ ٠١٥
٦٤ ٥٩٩	١٢١ ٣٨٢
٣٢٥ ١٣٩	١ ٥٤٧ ٣٩٧

حسابات جارية

ودائع

الاجمالي

بنوك مركزية

بنوك محلية

بنوك خارجية

الاجمالي

٢٨- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٦ ٢٦٤ ٧٧٧	٨ ٣٢٦ ٥١٢
١٣ ٩٠٣ ٣٠٨	١٨ ٦٤٤ ٥٣٤
٣ ٩٧٨ ٢٣٤	٣ ٥٣٤ ١٩٤
١ ٩٢٠ ٨٦٩	٢ ٧٤٤ ٢٢٨
٣٨٤ ٦٧٢	٥٧٢ ٣٦٨
٢٦ ٤٥١ ٩٦٠	٣٣ ٨٢١ ٨٣٦
١٩ ٨٥٨ ٨٨٦	٢٦ ٩٧٣ ٠٨٣
٦ ٥٩٣ ٠٧٤	٦ ٨٤٨ ٧٥٣
٢٦ ٤٥١ ٩٦٠	٣٣ ٨٢١ ٨٣٦
٣ ٦٢٦ ٨٢٩	٨ ٨٩٨ ٨٨٠
١٨ ٨٤٦ ٧٩٧	٢١ ٣٨٨ ٧٦٢
٣ ٩٧٨ ٢٣٤	٣ ٥٣٤ ١٩٤
٢٦ ٤٥١ ٩٦٠	٣٣ ٨٢١ ٨٣٦
٢٢ ٤٧٣ ٦٦٦	٣٠ ٢٨٧ ٦٤٢
٣ ٩٧٨ ٢٣٤	٣ ٥٣٤ ١٩٤
٢٦ ٤٥١ ٩٦٠	٣٣ ٨٢١ ٨٣٦

ودائع تحت الطلب

ودائع لأجل وإخطار

شهادات ادخار وإيداع

ودائع توفير

ودائع أخرى

الاجمالي

ودائع مؤسسات

ودائع أفراد

الاجمالي

أرصدة بدون عائد

أرصدة ذات عائد متغير

أرصدة ذات عائد ثابت

الاجمالي

أرصدة متداولة

أرصدة غير متداولة

الاجمالي

٢٩- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
١٨٨ ٣٩٣	٢٧٧ ٩٣٣
٦٦ ٧٨٢	٦٢ ٤٢١
٤٣ ٨٦٢	٧٦ ٠٢٦
١٢٧ ٢٠٤	١٥٩ ٧٢٢
٣٥ ١١٧	٥٧ ٦٨٢
٤٢ ٠٨٠	٦٠ ٧٣٥
٨٠ ٦٤٠	١٣٦ ٨٣٩
٥٨٤ ٠٧٨	٨٣١ ٣٥٨

عوائد مستحقة

عمليات المقاصة - البنك المركزي المصري

أمانات عامة

ضرائب مستحقة

إيرادات محصلة مقدماً

مصرفوات مستحقة

أرصدة دائنة متنوعة

الاجمالي

٣٠- مخصصات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٦				
مخصص القضايا	مخصص مطالبات	مخصص التزامات عرضية	الاجمالي	
٢٧ ٤٢٣	٢٧٦ . ٤٧	٣٦ ٥١٠	٢٣٩ ٩٨٠	الرصيد في أول العام
-	(١٦٤ ٢٣٠)	-	(١٦٤ ٢٣٠)	المحول إلى الأرباح المحتجزة
-	-	١٥ . ٧٧	١٥ . ٧٧	تحويلات
٢ ٩٤٠	٥٠٥ . ٤٢	(١ ١٦٤)	٥٠٦ ٨١٨	المكون خلال العام
(٤٠)	-	(١٠ ٩٩٨)	(١١ - ٢٨)	المستخدم خلال العام
-	٢٤ ٧٥٢	١٧ ٦٤٨	٤٢ ٤٠٠	فروق تقييم مخصصات بالعملة الاجنبية
٣٠ ٣٢٣	٦٤١ ٦١١	٥٧ . ٧٣	٧٢٩ . ٠٧	الرصيد في آخر العام

٣١ ديسمبر ٢٠١٥				
مخصص القضايا	مخصص مطالبات	مخصص التزامات عرضية	الاجمالي	
٢٢ ١١٠	١٤٦ ٥٣٢	٣٤ ٩١٩	٢٠٣ ٥٦١	الرصيد في أول العام
٦ ٠٠٠	١٢٨ ١٢٩	-	١٣٤ ١٢٩	المكون خلال العام
(٦٨٧)	-	-	(٦٨٧)	المستخدم خلال العام
-	١ ٣٨٦	١ ٥٩١	٢ ٩٧٧	فروق تقييم مخصصات بالعملة الاجنبية
٢٧ ٤٢٣	٢٧٦ . ٤٧	٣٦ ٥١٠	٢٣٩ ٩٨٠	الرصيد في آخر العام

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١- ضريبة الدخل المؤجلة
(١٥ . ٦٧)	(٩ ٣١٢)	الأصول الثابتة
٣٢ ٨٠٧	٢٢ ٨٥٨	مخصصات
١٧ ٧٤٠	١٣ ٥٤٦	أصول ضريبية مؤجلة بالصافي

لم يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة نظراً لعدم التأكد من الاستفادة منها في المستقبل.

٣٢- رأس المال

(أ) رأس المال المرخص به

- رأس المال المرخص به ٤ مليارات جنيه مصري.

عدد الأسهم	(ب) رأس المال المصدر والمدفوع
٢٠٠	الرصيد أول العام
٥٠	- زيادة رأس المال
٢٥٠	الرصيد في نهاية العام

- بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٦ تم انعقاد الجمعية العامة العادية ووافقت علي زيادة رأس المال المصدر والمدفوع ليصل ٢,٥ مليار جنيه مصري بزيادة قدرها ٥٠٠ مليون جنيه مصري بواقع سهم مجاني لكل أربعة أسهم أصلية تمول من أرباح العام والأرباح المرحلة، موزعة علي ٥٠ مليون سهم بقيمة إسمية قدرها ١٠ جنيه مصري للسهم وتم التأشير في السجل التجاري.

٣٣- الاحتياطات والأرباح المحتجزة

الإحتياطيات

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٣٠٨٧	٣٠٨٧
٧٦٩٧	٦٨٥٦
١٨١٦٨٨	١٥٨١٣٣
١٩٢٥٥	٧٧٥٩٤
٧١١٧٧٧	٢٤٥٦٧٠

إحتياطي خاص
إحتياطي المخاطر البنكية العام (أ)
إحتياطي قانوني ورأسمالي (ب)
إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات المالية المتاحة للبيع (ج)
إجمالي الإحتياطيات في آخر السنة المالية
وتتمثل الحركة على الإحتياطيات فيما يلي

أ- إحتياطي المخاطر البنكية العام

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٦٨٥٦	٦٨٥٦
٨٤١	-
٧٦٩٧	٦٨٥٦

الرصيد في أول السنة المالية
التسويات الناتجة عن احتساب قيمة ١٠% من قيمة الأصول التي ألت ملكيتها للبنك
الرصيد في آخر السنة المالية

طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري يتم تكوين احتياطي المخاطر البنكية العام لمخاطر غير المتوقعة خصصاً على حساب توزيع الأرباح ويتم اعتماده من الجمعية العامة للبنك عند إنقضاها لاعتماد القوائم المالية المستقلة السنوية ولا يتم التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري.

ب- إحتياطي قانوني

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
١٥٥٢٢٥	١٣٧١٧٢
٢٣٥٥٥	١٨٠٥٣
١٧٨٧٨٠	١٥٥٢٢٥

الرصيد في أول السنة المالية
محول من أرباح السنة المالية السابقة
الرصيد في آخر السنة المالية

يتعين على البنك طبقاً لأحكام القانون ونظامه الأساسي احتجاز نسبة ٥% من صافي أرباح السنة لتغطية الإحتياطي القانوني وذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل ١٠٠% من رأس مال البنك علماً بأن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع.

ج- إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٧٧٥٩٤	٨٢٩٤٦
(٥٨٣٣٩)	(٥٣٥٢)
١٩٢٥٥	٧٧٥٩٤

الرصيد في أول السنة المالية
صافي التغير في القيمة العادلة خلال السنة (إيضاح ٢٠)
الرصيد في آخر السنة المالية

٣٣- الاحتياطات والأرباح المحتجزة (تابع)

ز- أرباح العام والأرباح المحتجزة

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
		الحركة على الأرباح المحتجزة :
٣٧١ ٨٦٦	٦٣٤ ٣٢٠	الرصيد في أول السنة المالية
-	١٦٤ ٢٣٠	المحول من المخصصات الأخرى إلى الأرباح المحتجزة (إيضاح ٢٦)
-	(١٦٤ ٢٣٠)	صافي أرباح السنة المالية
(١٨ ٠٥٣)	(٢٣ ٥٥٥)	المحول إلى المخصص العام للقروض والسلفيات للعملاء (إيضاح ١٦)
-	(٥٠٠ ٠٠٠)	توزيعات المساهمين
(١٥٠ ٠٠٠)	-	أسهم ممنوحة
(٣٦ ١٠٥)	(٤٧ ١١٣)	حصة العاملين في الأرباح
(٤ ٥١٤)	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-	(٨٤١)	المحول إلى احتياطي مخاطر بنكية
٤٧١ ١٢٦	٢,٣٨٤,٧١٥	محول إلى الاحتياطي القانوني
٦٣٤ ٣٢٠	٢ ٤٤٧ ٥٢٦	الرصيد في آخر السنة المالية

٣٤- النقدية وما في حكمها

لاغراض عرض قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الربط أو الاقتناء :

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
١ ٤٣٣ ٤١٢	٢ ٠٢٤ ٨٢٤	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٧ ٥٠٥ ٨٣١	٨ ٨٧٣ ٩٥١	أرصدة لدى البنوك
٣ ٣٥٤ ٠٣٤	٧ ٠٣٩ ٠٨٩	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
(١ ٩١٣ ٢٦٢)	(٨ ٢٢٢ ٧١٤)	ودائع لدى البنوك
(٢ ٩٢٧ ١١٣)	(٧ ٠٣٣ ٦٨٩)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى لأجل أكثر من ثلاثة أشهر
٢ ٤٥٢ ٩٠٢	٢ ٦٨١ ٤٦١	الاجمالي

٣٥- التزامات عرضية وارتباطات

أ مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا المرفوعة ضد البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ولم يتم تكوين مخصص لتلك القضايا حيث أنه من غير المرجح تحقق خسائرها.

ب ارتباطات من قروض و ضمانات وتسهيلات

تمثل ارتباطات البنك المتعلقة بقروض و ضمانات وتسهيلات بالإجمالي فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٤٥ ١٩٣	٥٠ ٦٢٨	الأوراق المقبولة
٢ ٩٢٩ ٤٢٤	٢ ٤١٤ ١٣٥	خطابات ضمان
٣٠١ ١١٨	٥٤ ٧١٢	اعتمادات مستندية
٣٩٢ ٨٨٤	٢٨ ٠٦٦	التزامات محتملة أخرى (ضمانات)
٢٥,٨٥٦	-	عقود الصرف الآجلة
٣ ٦٩٤ ٤٧٥	٢ ٥٥٧ ٥٤١	الإجمالي

تمثل ارتباطات البنك المتعلقة بقروض و ضمانات وتسهيلات بالمباقي فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٤٤ ٨٧٨	٥٠ ٦٢٨	الأوراق المقبولة
١ ٧٠٧ ٢٢٠	٢ ٤١٤ ١٣٥	خطابات ضمان
١٥٦ ٥٧٧	٥٤ ٧١٢	اعتمادات مستندية
٣٩٢ ٨٨٤	٢٨ ٠٦٦	التزامات محتملة أخرى (ضمانات)
٢٥ ٨٥٦	-	عقود الصرف الآجلة
٢ ٣٢٧ ٣٦٥	٢ ٥٥٧ ٥٤١	

٣٦- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

يتبع البنك الشركة الأم البنك الأهلي المتحد - البحرين التي يمتلك ٨٥,٥% من الأسهم العادية. أما باقي النسبة ١٤,٥% فهي مملوكة لمساهمين آخرين كما يمتلك البنك شركة تابعة بنسبة ٨٠,٩٨%. وتتمثل أرصدة الأطراف ذوي العلاقة فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	نوع المعاملات
٦٨٤ ٤٧٥	٢٣٧ ٣٤٣	أرصدة لدى البنوك
١٢ ٥٩٢	١٤ ١٥٨	أرصدة مستحقة للبنوك

* يقدر المتوسط الشهري لما يتقاضاه أعلى عشرون فرد من مرتبات وبدلات ومزايا وأسهم تحفيز وأرباح ومكافآت في البنك مجتمعين مبلغ ٢,٧٢٢ ألف جنيه مصري

٣٧- صناديق الاستثمار

أ صندوق استثمار البنك الأهلي المتحد - مصر الأول النقدي ذو العائد اليومي التراكمي (ثروة)

أنشأ البنك الصندوق كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة القاهرة لإدارة صناديق الاستثمار ، وبلغ عدد الوثائق في هذا الصندوق ١,٦٧٥,٦٣٨ وثيقة القيمة الاستردادية لها ١٥٥,٩٢٥٨ جنيه مصري للوثيقة بإجمالي ٢٦١,٢٧٥ ألف جنيه مصري وخصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٥ مليون جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق ، وتظهر ضمن استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (إيضاح ١٩).

كما يمتلك البنك عدد ١١٥,٠٠٠ وثيقة بلغت قيمتها الاستردادية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ١٥٥,٩٢٥٨ جنيه مصري للوثيقة بإجمالي ١٧,١٣١ ألف جنيه مصري (إيضاح ١٦) ، وتظهر ضمن أصول مالية بغرض المتاجرة. كما بلغ إجمالي وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ١,٦٧٥,٦٣٨ وثيقة.

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك علي أتعاب وعمولات مقابل إشرافه علي الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي العمولات ٢,٢٠٦ ألف جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وأدرجت ضمن بند الأتعاب والعمولات أخرى بقائمة الدخل.

٣٧- صناديق الاستثمار (تابع)

ب - صندوق استثمار البنك الأهلي المتحد - مصر الثاني للاستثمار في الاسهم ذو العائد التراكبي (صندوق ألفاً)
أنشأ البنك الصندوق كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة القاهرة لإدارة صناديق الاستثمار ، وبلغ عدد الوثائق في هذا الصندوق ٥٨٥,٨٨٥ وثيقة وبلغت القيمة الاستردادية لها ١٧,٧٦٥,٨٤٤ جنيهه مصري للوثيقة بإجمالي ١٠,٤٠٨ ألف جنيه مصري ، وخصص للبنك ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمها الاسمية ٥ مليون جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق ، وتظهر ضمن إستثمارات محتفظ بها حتي تاريخ الإستحقاق (إيضاح ١٩).

ومطابقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي العمولات ٥٣ ألف جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ودرجت ضمن بند الأتعاب والعمولات أخرى بقائمة الدخل.

٣٨- الأرباح المحتجزة أول العام

في ظل الظروف الاقتصادية والدراسة التحليلية لحفظة القروض والسلفيات والمخصصات الأخرى، قام البنك بتحويل الرصيد البالغ ١٦٤,٢ مليون جنيهه مصري من مخصص مطالبات محتملة إلى المخصص العام للقروض والتسهيلات للعملاء، هذا وقد انعكس التأثير بشكل مناسب في قائمة حقوق المساهمين كما في ١ يناير ٢٠١٦ وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك.

٣٩- الموقف الضريبي

أولاً: ضرائب الدخل

- يقوم البنك بتقديم اقراراته الضريبية في المواعيد القانونية ويقوم بسداد الضرائب من واقع تلك الاقرارات
- تم فحص البنك من بداية نشاطه حتى عام ٢٠١٢ وسداد الضريبة المستحقة عليها
- تم فحص الفترة من عام ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٤ والاعتراض عليها وجاري النظر النزاع امام اللجان الداخلية.

ثانياً: ضرائب الدمغة

- من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ تم فحص بعض فروع البنك حتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وسداد الضريبة وجارى فحص باقى الفروع .
- تم فحص الفترة من ٢٠٠٦/٨/١ حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ وأنها النزاع باللجان الداخلية.
- تم فحص الفترة من ٢٠١٠/١/١ حتى ٢٠١١/١٢/٣١ وأنها النزاع باللجان الداخلية.
- تم فحص الفترة من ٢٠١٢/١/١ حتى ٢٠١٣/٣/٣١ وأنها النزاع باللجان الداخلية.
- تم فحص الفترة من ٢٠١٣/٤/١ وحتى ٢٠١٥ وأنها النزاع باللجان الداخلية

ثالثاً: ضرائب المرقبات

- يقوم البنك باستقطاع الضريبة شهرياً وتوريدها إلى مصلحة الضرائب بصيغة منتظمة
- تم فحص البنك من بداية نشاطه حتى عام ١٩٨٠ وسداد الضريبة المستحقة .
- الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٤ منظورة امام القضاء .
- تم فحص الفترة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٦ وسداد الضريبة المستحقة .
- الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٢ جازى تسويتها مع مصلحة الضرائب .
- تم فحص الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٤ وتم الاعتراض عليها امام اللجنة الداخلية .
- تم تقدير الضريبة عن عام ٢٠٠٥ جزافياً وتم الاعتراض عليها امام اللجنة الداخلية .
- لم يتم فحص الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٧ .
- تم تقدير الضريبة عن الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠ جزافياً وتم الاعتراض .
- لم يتم فحص الفترة من عام ٢٠١١ حتى الآن .
- وقد قام البنك بوضع التقييمات المذكورة اعلاه بعين الاعتبار حين تقدير الإلتزامات الضريبية

٤٠- ارقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتضمن مع عرض القوائم المالية للفترة الحالية .